القطاع الخاص في العراق:
الواقع، التمكين، آليات النهوض

كراسة استراتيجية

العدد ٣٠ - ٢٠٢٥

القطاع الخاص في العراق:
الواقع، التمكين، آليات النهوض

د.عمار جعفر مهدي العزاوي
علي مضر عبد الباقي البكري
اسيل فخري محمد

٢٠٢٥

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

كراسة استراتيجية
تعنى بالموضوعات الساخنة في العراق و المنطقة والعالم

رئيس التحرير
أ. د. سعد عبيد السعيدي

هيئة التحرير
د. عمار عباس الشاهين
نور نبيه جميل
حنين محمد أحمد

المدقق اللغوي: د. باسم محمد ناصر

عنوان الكراسة:القطاع الخاص في العراق: الواقع، التمكين، آليات النهوض

د.عمار جعفر مهدي العزاوي
علي مضر عبد الباقي البكري
اسيل فخري محمـد

العدد ٣٠/ الطبعة الاولى - ٢٠٢٥

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣٣٧١) لسنة ٢٠٢٣
رقم الايداع الدولي ISBN: 978-9922-8363-3-1

جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة المركز

منذ أن أرست الرأسمالية أسسها الاقتصادية، أصبح القطاع الخاص يفرض نفوذه على الأنظمة الاقتصادية للدول وعلى الاقتصاديات الوطنية في معظم أنحاء العالم، ومع انهيار المعسكر الاشتراكي، تفردت الرأسمالية بإدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتحول التوجه نحو القطاع الخاص إلى ظاهرة دولية شائعة.

ويمتلك القطاع الخاص بشكل عام جملة من الميزات التي تؤهله قيادة الاقتصاد في أغلب دول العالم منها السرعة، والكفاءة في العمل والاستثمار، وحسن التنظيم، وتقليل الهدر، وانخفاض نسبة الفساد، والقدرة على تحقيق ربح.... الخ، مما يسهم في تطور الاقتصاد الوطني عبر تنويع الدخل ودعم نسب النمو الاقتصادي، وتقليل البطالة، وخلق فرص العمل، وزيادة التصدير، والنفوذ في الأسواق الدولية ... الخ

في العراق، ورغم تدني نسبة مساهمة القطاع الخاص في تطوير الاقتصاد الوطني لأسباب عديدة ستتم مناقشتها لاحقًا، يبقى هذا القطاع أحد العناصر المهمة في الاقتصاد بشكل عام، ففي أسوأ الأحوال، يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في دعم القطاع الحكومي من خلال تعزيز عمليات التنمية وتحقيق التمكين الاقتصادي الداخلي، بالإضافة إلى ذلك، يلعب دورًا محوريًا في تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وزيادة كفاءة الأداء الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخلق فرص عمل متزايدة، والمساهمة في تقليص اعتماد الاقتصاد على الريع.

العراق اليوم في أمسِّ الحاجة إلى تطوير القطاع الخاص ومنحه الدور الحقيقي الذي يستحقه ضمن إستراتيجيات النمو بشكل عام، والنمو الاقتصادي بشكل خاص، ويأتي هذا الكُرَّاس الإستراتيجي بوصفه مبادرة من مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، فتم الاعتماد على باحثين متخصصين لتحليل واقع القطاع الخاص العراقي، وتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة، واقتراح آليات تمكين ونهضة ممكنة من خلال ثلاثة محاور أساسية كما يأتي:

مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

المحور الاول
واقع القطاع الخاص وفق المنظور الإحصائي

علي مضر عبد الباقي البكري
وزارة التخطيط

مقدمة

البحث يستعرض واقع القطاع الخاص في العراق من خلال التحليل الإحصائي، حيث يتناول عدة جوانب منها:

- نمو القطاع الخاص: يسلط الضوء على نمو القطاع الخاص عبر السنوات وتطوره مع مرور الزمن.
- العدد والحجم: يقدم معلومات عن عدد المؤسسات والشركات في القطاع الخاص وحجمها من حيث الإيرادات والأصول والموظفين.
- الإنتاجية والكفاءة: يحلل مستوى الإنتاجية والكفاءة في القطاع الخاص وتقييم تأثيرها على الاقتصاد.
- الرواتب والمزايا: يناقش مستوى الرواتب والمزايا في القطاع الخاص وتغيرها عبر الزمن.
- الاستثمارات والتوسع: يقدم معلومات حول مستوى الاستثمارات في القطاع الخاص وحجم التوسع والنمو فيه.

بشكل عام، يوفر البحث نظرة شاملة لواقع القطاع الخاص في العراق بناءً على البيانات الإحصائية المتاحة، مما يساعد في فهم الاتجاهات والتحديات والفرص التي يواجهها هذا القطاع.

أولاً: إطار مفاهيمي -واقع القطاع الخاص

مفهوم القطاع الخاص

القطاع الخاص في العراق يشمل كافة المؤسسات والشركات التي يمتلكها الأفراد أو الكيانات الخاصة وتديرها بهدف تحقيق الأرباح وتلبية احتياجات السوق والمجتمع. يتضمن هذا القطاع مختلف الصناعات، سواء الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة، بالإضافة إلى الخدمات المالية والتجارية والعقارية والصحية والتعليمية وغيرها، يُسهم القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتطوير البنية التحتية، وتنويع الاقتصاد، وزيادة التنافسية. وقد تنوعت التعريفات المرتبطة بهذا القطاع، والتي تشمل ما يلي.

جدول رقم (١) تعريفات القطاع الخاص[١]

ت	المصدر	التعريف
١	محمد، ٢٠٠٧: ٣	يُعد هذا القطاع أحد الركائز التنظيمية الأساسية التي تُسهم في تعزيز نشاط الصناعات التحويلية في الدولة، ويتكوّن القطاع من منشآت صناعية صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وقد شهد تطوراً ملحوظاً عبر مراحل متعددة، وبدأ هذا التطور مع بعض القطاعات الحرفية الصغيرة في أوائل العشرينيات، ثم تعمّق هذا الاتجاه بشكل كبير خلال الخمسينيات، بدعم من سياسة مجلس الإعمار التي ركزت على أهمية تولي القطاع الخاص دوراً قيادياً في عملية التصنيع
٢	نصوري ومعن، ٢٠١٣: ٣٣٥	يمثل هذا القطاع النشاط الاقتصادي الذي يُديره مجموعة من الأفراد بهدف تحقيق الربح، مع التزامهم بعدم تلقي أي تمويل خارجي من الدولة أو مؤسساتها، ويتم توزيع الأرباح المحققة بين الأفراد بعد خصم الضرائب المستحقة عليها.

(١) من إعداد الباحث في ضوء المصادر المثبتة بالجدول ٠

ت	المصدر	التعريف
٣	الزركوش واخرون، ٢٠١٧: ٢٢	يعد عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يتصف بالملكية الخاصة، وإن عملية الإنتاج في القطاع الخاص تقوم بالإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة ويحدد فيه المبادرة الخاصة، وفي ظل القطاع الخاص تظهر عملية تحمل المخاطر للقرارات والأنشطة التي يتم اتخاذها، إذ أنه في ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي أساس قيامه القطاع الخاص، فان آلية السوق هي التي تحدد ما يتم إنتاجه أو استهلاكه وفقاً لنظام المنافسة.
٤	عبد والطعان، ٢٠١٧: ٤٣	القطاع الذي به تدار مؤسسات من قبل الأفراد وبهدف تحقيق أرباح نقدية تستطيع من خلالها زيادة قدرتها الإنتاجية بشراء التكنولوجيا الحديثة وهذا بدوره يتطلب توافر الخدمات العامة التي تتبها مؤسسات الدولة لكي يتمكن القطاع الخاص من القيام بدوره بشكل صحيح في النشاط الاقتصادي.
٥	حسين واخرون،٢٠١٩: ٤٩٩	القطاع الذي يقوم على الملكية الخاصة، وإن كل ما يملكه الأفراد ويديرونه بعلمهم ووسائلهم يكون تحت سلطة الدولة وإشرافها وسيطرتها، وإن كل من يعمل في المجال الصناعي أو التجاري أو الصناعي والقطاعات الخدمية تابعة للقطاع الخاص، الذي لا يحصل أفراده على دخل أو إيرادات من خزينة الدولة، بل يعملون بإمكانياتهم لكسب معيشتهم ويتحسن دخلهم بما يتجاوز المال.
٦	المخزومي ومحمد،٢٠١٩: ٣٠٩	قطاع الاقتصاد القومي الذي تكون فيه ملكية خاصة وفيه يكون تخصيص الموارد الإنتاجية من خلال قوى السوق وليس من خلال مؤسسات الدولة.

ت	المصدر	التعريف
٧	حربي،٢٠٢٠: ٧٤	هذا القطاع يُدار من قبل الأفراد ووحدات العمل، حيث تعتمد أنشطته الاقتصادية على آليات السوق لتوجيه العمليات، ويهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح.
٨	جمعة ومثنى، ٢٠٢٢: ٢٨٨	العنصر الأساسي والمنظم في النشاط الاقتصادي الذي يكسب الملكية الخاصة وتقوم فيه عملية الإنتاج بناءً على نظام السوق والمنافسة وتحديد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة.

٢. خصائص القطاع الخاص

يمتاز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي تجعله الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات. فهو يعتمد على النشاط الاقتصادي الذي يركز على إنتاج الثروة، وخلق فرص العمل، مما يساهم في تحقيق نمو وتطور ديناميكي ومستدام على المدى الطويل، كما يتمتع بعدد من الميزات التي تدعم دوره في تعزيز الاقتصاد[١] منها:

أ. السرعة في إنجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية من خلال توفير حافز للمنافسة مقارنة بالقطاع العام.

ب. يزيل القطاع الخاص الخوف من رأس المال الأجنبي ويشجع الاستثمار والشراكة.

ج. يمتاز القطاع الخاص الذي ينبع بأساليب الإدارة الحديثة والمتطورة واستخدام التكنولوجيا مما يساعد على زيادة الإنتاجية.

د. ويتسم القطاع الخاص بالديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة، كما يتصف بالكفاءة العالية في توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الأنشطة التي يقدمها.

هـ. وضوح الأهداف في القطاع الخاص، وخاصة هدف تحقيق أقصى قدر من الربح.

(١) حسين علي طالب ومحمد نوري فرحات وحيدر شاكر نوري، دور البيئة الاستثمارية في معالجة ازمات القطاع الخاص في العرق (للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة العلوم الادارية العراقية، مجلد ٣، عدد ٣، ٢٠١٩.

هناك [١] خصائص أخرى وهي كالاتي:

١. عدم تدخل الدولة الاقتصادي الخاص بهذا القطاع في النشاط.
٢. هو قطاع يسعى إلى تحقيق الأرباح مع وجود مؤسسات خاصة تعمل لأغراض خيرية.
٣. قطاع تابع للخواص تمتلكه عائلات أو شركات خاصة.
٤. قطاع يعمل في ظل نظام اقتصاد السوق الذي أعطى له حرية المشاركة في الحياة الاقتصادية مع كونه مساعداً للقطاع العام من أجل تحقيق التنمية.
٥. استخدامه للتكنولوجيا والوسائل المتطورة واعتماده على كل ما هو تقليدي في إدارة الأعمال وإدارة شؤونه.
٦. قطاع مواكب للتغييرات التي تحدث في بيئته والمستجدات التي تطرأ عليها.
٧. يتصف بروح المخاطرة برأس ماله وهذا ما لا يتمتع به القطاع العام.

ثانياً: القطاع الخاص وتحديات بيئة الأعمال

أخفقت معظم التجارب الاقتصادية التي يقودها القطاع العام في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي منذ النصف الثاني من القرن الماضي ولغاية الآن، نظراً لانعدام كفاءة الحكومة في استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل وتفشي مظاهرة الفساد والبيروقراطية في معظم الحلقات الإدارية، مما أفرغ عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان من مضامينها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تولد اقتصاد موازي (اقتصاد ظل) يبتلع الموارد والأموال ويزيد من قوة ونفوذ وبطش السلطة، وفي العراق لم ينجز القطاع العام دوره المأمول، خلال العقود الأخيرة من القرن المنصرم، وفقا لما رسمته الخطط الاقتصادية الخمسية التي أعدت منذ نهاية السبعينيات، مرة لظروف البلد السياسية ومرة أخرى لاتكال هذا القطاع على الدعم الحكومي المستمر والحماية من المنتج الأجنبي المماثل، مما ولد قطاعا عاما متكاسل ومترهل بالبطالة المقنعة معتمداً في تمويله على موارد الحكومة بعيداً عن مبدأ (الكلفة – العائد) في الإنتاج. [٢] وبعد تغيير النظام

(١) زينب طواف، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني حول أهمية القطاعات المنتجة والخدماتية في التنمية الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٢٠٢، ص٧.

(٢) (٤) حيدر حسين آل طعمة، القطاع الخاص وتحديات بيئة الأعمال، مقال منشور كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٥١٠٢.

السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ توجهت الأنظار نحو القطاع الخاص ودوره في تغيير النظام الاقتصادي القائم ليكون قاطرة للنمو والاستقرار الاقتصادي في البلد بدلا من الإدمان المزمن على المورد النفطي، وفي هذا السياق أنشأت الكثير من المؤسسات واتخذت جملة من الاجراءات لأجل التمهيد إلى تحول سلس نحو القطاع الخاص والتصفية التدريجية لمنشآت القطاع العام دون الأضرار بالقوى العاملة فيه عبر زجهم في مشاريع متوسطة وصغيرة تلقى الدعم الحكومي، لكن للأسف لم تغادر هذه الأمنيات قاعات المؤتمرات وبطون الكتب والمجلات وبقيت حبراً على ورق نظراً لعدم واقعيتها كونها كانت وصفات جاهزة للتحول نحو القطاع الخاص بعيدة عن الواقع الاقتصادي في العراق ومتطلباته. (١)

وتفاقمت محنة القطاع الخاص في العراق مع تدهور الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي، وسياسة الاستيراد المفتوح، وعدم ملاءمة مناخ الاستثمار، وغياب الأدوات المالية الفعالة، وتدهور البنية التحتية، وهروب رأس المال وأدت هذه العوامل، مترافقة مع تصاعد إيرادات النفط، إلى انحسار مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وفي الناتج المحلي الإجمالي. (٢)

إن القطاع الخاص في العراق يعاني من مجموعة من المشاكل والعوائق التي تحول دون تطوره بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الافتقار إلى سياسات وإستراتيجيات فعالة لدعمه وتقادم وتعقيد الإطارين القانوني والتنظيمي الذين صمما لاقتصاد مخطط مركزياً، وعدم كفاية مصادر التمويل المتاحة فضلا عن تضرر البنية التحتية المادية وعدم كفاية إمدادات الطاقة وشحة الموارد البشرية المؤهلة، لاسيما العمالة الماهرة، وقد أسهمت الأوضاع السياسية والأمنية وتدهور البنية التحتية وسوء إدارة الملف الاقتصادي من لدن صناع القرار وتعقيد الحلقات البيروقراطية وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري إلى انكفاء هذا القطاع وهروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وانصهار الطبقة البرجوازية في البلد. (٣)

(١) محمود النجار، القطاع الخاص في العراق، تحديات سياسات وحلول، مقال منشور في الاقتصاد نيوز ٢٠٢٢، sptth://:enozmonocne.swen-ten.cbp.ihd?٤٣٧٢٢=di.

(٢) حيدر حسين ال طعمة، مصدر سابق.

(٣) محمود النجار، مصدر سابق.

شكلت الحكومة العراقية خلية أزمة لمتابعة الوضع الاقتصادي والمالي ورسم السياسات القادرة على التكييف مع الهبوط المتواصل في أسعار النفط، من خلال إطلاق مبادرة جديدة لتطوير القطاع الخاص في سياق المنهاج الحكومي للإصلاح الاقتصادي، مع ذلك، يشار إلى إخفاق عدد كبير من البرامج الحكومية التي نُفذت خلال العقد المنصرم لدعم القطاع الخاص في العراق وتذليل عقبات انطلاقه، لأنها كانت مجزأة ولا تندرج ضمن إستراتيجية مترابطة أو خطة تتضمن إجراءات متعاقبة يمكن أن تستخدمها الحكومة في معالجة المشاكل التي تعرقل ظهور قطاع خاص فاعل.[١]

إن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعد قضية جوهرية يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية من خلال تبني إستراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي، لذا ينبغي على الحكومة إطلاق حزمة من السياسات والاجراءات المناسبة لتحفيز وتعزيز هذا القطاع في المرحلة الراهنة لعل أبرزها[٢]:

١. البدء بحوار بين الحكومة والقطاع الخاص، إذ تتشاور الحكومة (مجلس الوزراء ومجلس النواب) مع القطاع الخاص عند وضع سياسات أو قوانين أو أنظمة أو تعليمات تخص الأخير من خلال لقاءات وندوات مشتركة لمراجعة وتبسيط الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بنشاط القطاع الخاص تذليل العراقيل التي تعيق انطلاقه.
٢. توفير التمويل الكافي للقطاع الخاص عبر إصدار قوانين جديدة وإزالة التعقيدات الروتينية وتحسين فرص هذا القطاع في الحصول على تمويل ملائم يتناسب والفرص الاستثمارية في البلد، والعمل على استحداث آليات تمويل جديدة تكون متاحة لمعظم الشركات والمؤسسات الخاصة، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
٣. ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على تنشيط القطاع الخاص من خلال

(١) سحر قاسم محمد، (١١٠٢)، الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بحث منشور في البنك المركزي العراقي، مديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ١١٠٢، ص٠١.

(٢) حيدر حسين ال طعمة، مصدر سابق ص٣.

توفير البنية التحتية اللازمة والحماية الأمنية للمشروعات والمؤسسات العاملة في البلد.

٤. تبني برامج متقدمة للتدريب والتأهيل تساهم في تمكين قوة العمل العراقية ورفع مستوى مهارتها بحيث تكون هذه البرامج متجانسة ومتناغمة مع متطلبات سوق العمل العراقي، لأجل رفد القطاع الخاص بأيدي عاملة متنوعة المهارات تتلاءم واحتياجات السوق.

٥. العمل على تسهيل إجراءات منح إجازات الاستثمار وتخصيص الأراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية ومنح إعفاءات ضريبية وحماية جمركية من السلع المماثلة لأجل تمكين القطاع الخاص من النفاذ إلى الأسواق المحلية ومنافسة المنتج الأجنبي والاستحواذ على الأسواق المحلية.

٦. إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التكامل في النشاط الاقتصادي وبما يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص يمكنه من الحصول على فرص أفضل لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي ككل.

٧. إيجاد سوق تنافسي واجتماعي بعيد عن الاحتكار، من خلال سن قوانين تؤطر عمل الأسواق المحلية وتزيد من كفاءتها في تخصيص الموارد.

ثالثاً: مشكلات القطاع الخاص

هناك عدة مشاكل وتحديات قد تقف في وجه تطوير القطاع الخاص في العراق، وهي كثيرة ومتعددة منها مرتبطة بالقطاع الخاص نفسه وبعضها يتصل بالدولة وقوانينها وسياستها وواقع الحرية الاقتصادية وبيئة الأعمال وتتمثل بالآتي:

١. هيمنة القطاع غير الرسمي: يشمل القطاع غير المنظم حيزاً كبيراً في نشاط القطاع الخاص إذ يعمل في إطار عدد كبير من المشتغلين لحسابهم أو لحسابات أخرى إذ تتمثل في ثلاث أنشطة[١] وهي:

٢. الأنشطة الهامشية في قطاع الخدمات مثل الباعة المتجولين وماسحي الأحذية والحمالين وسائقي السيارات... الخ، وتتم ممارسة هذه الأنشطة بصفة مؤقتة أو

(١) حسن لطيف الزبيدي وعلي طالب جياد الشمري، دور القطاع الخاص العراقي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مجلة الغاري لكلية الإدارة والاقتصاد، مجلد ٧١، عدد ٤، ١٢٠٢، ص٩٢.

دائميه بما يكفل الحد الأدنى من المعيشة.

٣. الأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي يمكن من خلالها تأهيل ودعم نقاط الانطلاق لأعمال أكبر وأكثر إنتاجية كمهن الحرفية مثل الميكانيكي والكهربائي وأصحاب ورش النجارة والحدادة... الخ.

٤. الأنشطة غير المشروعة: وتشمل جميع أنشطة السرقة والتهريب وغسيل الأموال والتجارة غير المشروعة وعمليات النصب والاحتيال والإرهاب والفساد... الخ، وهي تمثل الجانب الأسود (الجريمة) من الاقتصاد غير الرسمي.

وتمثل الشريحتان الأولى والثانية من الأنشطة المحققة للتنمية الاقتصادية والمدرة للدخل التي يمكن من خلالاها تنشيط الاقتصاد المحلي، في حين تمثل الشريحة الثالثة عنصراً من عناصر زعزعة الاستقرار وانعدام الثقة وتؤثر سلباً في الاقتصاد المحلي.

إن هيمنة العمل غير الرسمي تعني أن القطاع الخاص غير قادر على الإيفاء بمسؤولياته الوطنية بمفرده، وعدم وجود ضمان اجتماعي يضمن للعامل حق العيش بعد انتهاء السن الرسمي للعمل وهذه الجوانب المهمة لأحياء دور القطاع الخاص وتفعيل دوره في استقطاب العمالة، وتكون مفعلة وموجودة في حال مدت له يد العون من قبل الدولة وتسليط الضوء عليه، إذ نجد أن عدد العمال المشمولين بالضمان الاجتماعي في القطاع الخاص بجميع محافظات العراق بلغ (٢١٧٠٤٠)[١] عاملاً في عام ٢٠١٨، وهذا العدد قليل مقارنة مع عدد قوة العمل العراقية التي تقدر بحوالي ٨ ملايين شخص في العام نفسه.

٥. ضآلة حجم المشروعات الخاصة: مشاريع القطاع الخاص عادة ما تكون صغيرة وتأخذ الطابع الأسري في أغلب الأحيان فقد وصل عدد العاملين في الصناعة الكبيرة الخاصة حاولي (٢٧) الف عامل في سنة الذروة وهي سنة ١٩٨٩ في العراق بأكمله، علماً إن حجم المنشآت الاقتصادية الكبيرة للقطاع الخاص آنذاك هو (٤٢) عاملاً، وإن هذا الحجم يبقى في نطاق المشاريع الصغيرة بالمعنى الاقتصادي مما يعني لا توجد صناعة كبيرة في القطاع الخاص من الناحية العلمية، ويقدر هذا النمط من المشاريع بأكثر من نص مشاريع القطاع الخاص بمعنى إن هذا القطاع يغلب عليه فعلاً صفة العمل الفردي، بينما الصناعات الصغيرة بلغت

(١) هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية،٨١٠٢.

ذروتها عام ٢٠٠٠ ووصلت إلى (٧٧) الف وعدد العاملين (١٦٥) ألف بمتوسط حجم (٢) عامل فقط، وهذا يبين إن هذا النوع من الصناعات عبارة عن مشاغل صغيرة فعلاً يغلب عليها الطابع الفردي وبتقنيات بسيطة [١].

بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة عام ٢٠١٩ (١٢٥٣) منشأة منها (٦٧٠) منشأة عاملة وبسنبة (٥٤.٤٪) في حين بلغ عدد المنشآت المتوقفة (٥٨٣) منشأة، بينما القطاع الخاص والمنشآت الصناعية الكبيرة بلغ عددها (٥٨٤) منشأة تشكل (٨٧٪) من مجموع المنشآت، ويغلب عليها طابع الصغر إذ يبلغ متوسط عدد العاملين فيها (٤٤) عاملاً مقابل (١٩٥١) عامل في منشآت الصناعة التحويلية للقطاع العام و (٢٣٩) عاملاً للقطاع المختلط [٢].

أما المنشآت الصناعية الصغيرة التابعة للقطاع الخاص فقد بلغ عددها (٢٥٧٤٧) منشأة في عام ٢٠١٨ تتمثل في المخابز والمنتجات المعدنية والانشائية وصناعة الأثاث وصناعة الألبسة، وتمثل هذه الأنشطة (٨١٪) من مجموع الأنشطة الإجمالية، يعمل فيها (٨٣٣٧٥) عاملاً بينهم (٢٨٧٥٧) عامل بدون أجر وبنسبة (٣٤.٥٪)، فيما بلغت قيمة إنتاجيها في ذلك العام (١٩٣٩٢٨٩) مليون دينار تشكل أقل من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام ٢٠١٨. [٣]

٦. التخلف التكنولوجي: هناك مجموعة من المعوقات التي أدت إلى تخلف القطاع الخاص تكنولوجياً حددها [٤] بالآتي:

- إن معظم مشاريع القطاع الخاص بدائية لا تواكب التطور التكنولوجي وتعتمد في عملية أدوات ووسائل متقادمة تكنولوجياً وتفتقد معظم أعمالها لدراسات جدوى مسبقة.
- عانت الدولة من التخبط الإداري والسياسي، إلى جانب العقوبات الاقتصادية والظروف السياسية التي تلت عام ٢٠٠٣. ومن أبرز المشكلات التي واجهتها:

(١) احمد بريهي العلي، تنشيط الاستثمار ودور القطاع الخاص في تطوير منطقة الفرات الأوسط، محاضرة ألقيت على قاعة الشهيد الصدر، جامعة بابل، ٨٠٠٢، ص٤.

(٢) هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، ٠٢٠٢، ص ٧.

(٣) هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، ٩١٠٢، ص ٦.

(٤) كريم عبيس العزاوي، (٩٠٠٢)، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، ٩٠٠٢، ص١١٣.

بدائية وسائل التخزين التي لم تواكب التطورات الحديثة، مما أثر على حفظ العديد من السلع التي تتطلب تقنيات تخزين متقدمة ، بالإضافة إلى ذلك، برزت مشكلات في النقل ونقص في القوى العاملة الماهرة القادرة على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الإنتاج

- ضعف الإمكانيات المادية لمشروعات القطاع الخاص يضطرها إلى عدم الدخول في مشاريع إنتاجية تتطلب رؤوس أموال كبيرة.
- عدم وجود علاقة ترابط وتشابك بين القطاع الخاص والقطاعات الأخرى أدى إلى صعوبة حصول القطاع الخاص على المواد الأولية اللازمة للإنتاج، فضلاً عن صعوبة تسويق منتجاته.

٧. التأثير السلبي للسياسات الاقتصادية: ينبغي أن تعمل السياسات الاقتصادية على إحداث تأثير إيجابي في أوضاع القطاع الخاص، إلا أنها لم تكن مناصرة لتطوير أدائه ودعمه للنهوض بالاقتصاد الوطني، ففي مجال السياسة المالية تقوم الحكومة من عام 2014، بتبني سياسة الإنفاق التقشفي التي أثرت سلباً في أنشطة القطاع الخاص، ويشتكي القطاع الخاص من عدم كفاءة الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية الذي لا يطبق معايير مناسبة وتكون مسؤولة عن إغراق الأسواق بسلع رخيصة وذات نوعية متدنية في جودتها، فضلاً عن أن التصنيف غير مدروس للمستوردين لا يسمح بمراقبة السلع المستوردة بشكل سليم، ومع تباين السياسة التجارية بين المركز والإقليم وانتشار التنافس الجمركي مع انخفاض التعريفة في الإقليم مقارنة مع المركز أنشأت الحكومة الاتحادية عدداً من نقاط التفتيش الجمركي المحلي التي تفرض على السلع التي تدخل عبر إقليم كردستان (1).

٨. نقص الحرية الاقتصادية: واحدة من أسباب تراجع القطاع الخاص في العراق عدم توفير الحرية الاقتصادية الكافية بسبب الفساد وصعوبة بيئة الأعمال، فضلاً عن ملكية الخاصة التي تعد عاملاً رئيساً لتشجيع القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي، فكلما يكون القطاع الخاص حق في امتلاك وسائل الإنتاج كلما يكون دوره أكبر في النشاط الاقتصادي، وبما أن الدولة تملك أكثر من (٨٠٪)

(١) حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق: مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية المستدامة، بيروت، ٢٠٢١، ص٤١.

من الأراضي التي تعد من أهم وسائل الإنتاج وامتلاكها لكثير من الشركات العاملة والمتوقفة، كما يهيمن على القطاع المصرفي بشكل كبير بحكم مؤشرات عديدة أبرزها موجودات المصارف الحكومية اكثر من(٩٠٪) من موجودات المصارف الأهلية (١٠٪) من مجموع الموجودات، لذلك كان دور القطاع الخاص في العراق دوراً ضئيلاً، وهناك العديد من المؤثرات الأخرى التي تعيق القطاع الخاص في إيجاد مسار له يمكنه من المساهمة بشكل أكبر في النشاط الاقتصادي، لابد أن يهتم أصحاب القرار في العمل على إصلاح دور الدولة في الاقتصاد وذلك بما يسهم في فسح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيعه ليأخذ دوره الحقيقي في الاقتصاد بدلاً من الدور الهامشي، من أجل تحسين معدلات النمو الاقتصادية وتقليص معدلات البطالة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي[١].

٩. مشكلات بيئة الأعمال: تشترك الاقتصادات التي تحقق أعلى الدرجات في سهولة ممارسة الأعمال التجارية في عدة سمات، من أبرزها الاعتماد الواسع على الأنظمة الإلكترونية، وتمتلك أفضل (٢٠) دولة منصات على الإنترنت لتأسيس الشركات، وتقديم الإقرارات الضريبية، ونقل الملكية، بالإضافة إلى وجود إجراءات إلكترونية لتصاريح البناء في (١١) منها، عموماً، تتميز هذه الدول بلوائح تنظيمية دقيقة تتسم بدرجة عالية من الشفافية، أما العراق، فقد احتل المرتبة (١٧٢) عالمياً من أصل (١٩٠) دولة بـ (٤٤.٧) نقطة من (١٠٠)، لتتقدمه جميع الدول باستثناء دول مثل أفغانستان، وليبيا، وجنوب السودان، وإريتريا، وتشاد، وتيمور الشرقية، وأنغولا، والصومال، وأما الدول النامية الأخرى التي تتفوق على العراق في الترتيب فهي ميانمار والسودان ومدغشقر وبنغلادش وبوركينا فاسو ونيكارغوا وكمبوديا وجزر مارشال، ويكفي وجود العراق في هذه المرتبة المتدنية من جدول الترتيب لتقديم تقويم موضوعي لما يسمى بإصلاحات الحكومة المتعاقبة ما بعد ٢٠٠٣ في مجال تسهيل بيئة الأعمال، ولمعرفة إلى أي مدى يمكن للوائح التنظيمية المختلفة، وقواعد العمل المرهقة، والروتين الثقيل، وأنماط الإدارة التي لا تتسم بالفعالية أو الكفاءة أن تؤدي كلها إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب

(١) حامد عبد الحسين الجبوري، دور القطاع الخاص في العراق: هامشي أم حقيقي؟، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠.

عن العمل في العراق [١]، لذا عانى العراق من ظواهر هجرة الأموال والكثير من العاملين فيه إلى الخارج لأسباب منها عدم صلاحية البيئة الاستثمارية في العراق بسبب الظروف الأمنية وكذلك طبيعة النظام الشمولي المسيطر على كافة مناحي الحياة لاسيما الاقتصادية والمالية كل هذا وغيره أدى إلى انتقال الاستثمارات إلى خارج البلاد بحثاً عن الأمان وفرص استثمارية أفضل.

ومن مشاكل القطاع الخاص بالآتي [٢]:

١. أدى الخوف من السيطرة الاقتصادية التي تقود رأس المال الخاص إلى السيطرة السياسية إلى التقليل من دور القطاع الخاص.
٢. التشاؤم المفرط بقدرة القطاع الخاص على القيام بعملية النمو الاقتصادي والتنمية، مما دفع عدداً من الدول إلى عدم ترك الأمور لإدارة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية.
٣. القلق من تركز الثروة في أيدي فئات قليلة في المجتمع وامتلاك هذه الفئات وسائل إنتاج خاصة بها مما يؤدي إلى انتشار الفقر بين أفراد المجتمع.
٤. الخوف من السماح لرأس المال والاستثمار الأجنبي بالدخول إلى الاقتصاد الوطني لأن ذلك يؤدي أو يجر الاقتصاد إلى التبعية والسيطرة الخارجية ويؤدي إلى استقلال الدولة والسياسة.
٥. الخوف من انتشار القطاع الخاص لأنه يؤدي إلى حالة من الانفتاح الاجتماعي والاقتصادي، وهذا الانفتاح يؤدي إلى انتشار أنماط وثقافات الاستهلاك الغربية التي تؤدي إلى فقدان المجتمع لقيمته وعاداته.

(١) عماد عبد اللطيف سالم، (٩١٠٢)، تقييم بيئة الأعمال في العراق، تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠، (٩١٠٢). sptth://:aabanna.gro/cibara/selcitracimonoce/٥٨٠١٢.

(٢) حسين واخرون، مصدر سابق، ص٠٠٥

رابعاً: متطلبات تنمية القطاع الخاص

إن عملية التنمية ليست عملية اقتصادية فقط، بل هي عملية شاملة تشمل مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، أصبحت عملية التنمية بعد الحرب العالمية الثانية محط اهتمام مختلف المؤسسات الإقليمية والمحلية والدولية وهي مشكلة تواجه مختلف البلدان، إن عملية التنمية عند (ميير وبالدوين) هي أن التنمية هي العملية التي من خلالها يزداد الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي على مدى فترة طويلة من الزمن، فإذا كان معدل التنمية أكبر من الزيادة في عدد السكان، فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد [١].

وهناك العديد من العوامل وضحها [٢] التي تؤدي لنمو القطاع الخاص:

١. معدلات النمو الاقتصادي المقبولة: تعطي هذه المعدلات ردود فعل إيجابية للمستثمرين حول الطلب الكلي المستقبلي والأداء الاقتصادي من خلال زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي، مما يحفز المستثمرين على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.
٢. القروض الاستثمارية: تدعم هذه القروض القطاع الخاص، خاصة في الدول النامية، وتعتمد المؤسسات الاقتصادية في العديد من البلدان على القروض المصرفية لتمويل استثماراتها.
٣. السياسة الضريبية: تؤثر المعدلات الضريبية المرتفعة على استثمارات القطاع الخاص حيث تؤدي إلى قلة الادخار وانخفاض الاستثمار من خلال التأثير على الدخل المتاح للقطاع العائلي.
٤. الاستقرار السياسي والأمني: ويعني ذلك أن عدم الاستقرار يؤخر خطوات التنمية لأنه يؤدي إلى عدم الضمان واليقين بشأن اتجاه المستقبل، مما يدفع رجال الأعمال إلى سحب مشاريعهم التنموية.
٥. الاستقرار التشريعي: إن نجاح الدول في إصدار التشريعات التي تتناسب مع الظروف الاقتصادية الداخلية والظروف الاقتصادية العالمية يمكن أن يجذب المزيد

(١) حسين واخرون، مصدر سابق، ص ٠٠٥

(٢) جدي عبد الحميد شعيب، (٢١٠٢)، القانون الدستوري ونظام الحكم في دولة الامارات العربية المتحدة، دار النهضة العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢١٠٢. ص٩٣١.

من الاستثمارات، خاصة وأن عدم اليقين بشأن استمرار السياسات وتوقع عكس القوانين يعد عاملاً أساسياً في عرقلة الاقتصاد والتوسع في الاستثمار الخاص.

خامساً: مرتكزات القطاع الخاص

إن مشاريع القطاع الخاص تفسر مواضيع عديدة وضحها كل من [1] في الاتي: -

١. إدارة المشروعات الحكومية بعقلية بيروقراطية لا تتناسب وعملية إدارة الأعمال التي لا يملكها القطاع الخاص.
٢. ظهور فلسفة اقتصادية جديدة في الدول الصناعية الغنية تعتمد على اقتصاديات جانب العرض في معالجة الركود المرافق للتضخم وليس على اقتصاديات جانب الطلب كما كان سائداً آنذاك ولأحداث هذا التغيير كان لابد من إطلاق كامل لطاقات القطاع الخاص.
٣. تبني المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي برامج التحول نحو القطاع الخاص وذلك من خلال برامج التكييف الهيكلي التي يوفرها البنك الدولي.
٤. ارتكز القطاع الخاص على أساس إنها جزء من التحولات الاقتصادية العلمية في ظل سياسات تحرير الأسواق والاندماج الاقتصادي.
٥. إجراء إصلاحات تنظيمية للسياسات المالية والنقدية والاستثمارية للدولة.
٦. تشجيع المنافسة وفق اقتصاد السوق من أجل توسيع الملكية الخاصة ومن خلاله يمكن التخلص من التخطيط المركزي للدولة.
٧. تنمية وتنشيط أسواق رأس المال إذ أنها لم تكن سائدة في ظل هيمنة من قبل القطاع العام.
٨. توجيه الأنظار على نمو القطاع الخاص ودعم المؤسسات الإنتاجية به كونه يؤمن عناصر الكفاءة الاقتصادية ومقوماتها.

(١) داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، (٨٠٠٢)، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراة، العراق، ٨٠٠٢، ص ٧١. وكذلك احمد إبراهيم جمعة وتحسين محمود مثنى، دور القطاع الخاص في معالجة البطالة في العراق للمدة من (٥٠٠٢-٠٢٠٢)، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية، عدد ٧٢، ٢٢٠٢، ص٨٨٢.

سادساً: واقع القطاع الخاص منظور إحصائي

١. إسهامات القطاع الخاص والعام في الناتج المحلي الإجمالي

ووفقاً لوزارة التخطيط، فإن القطاع الخاص يسهم بتشغيل نصف الأيدي العاملة في العراق، ويسهم بنسبة (٣٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يستدعي منح هذا القطاع الفرصة الكاملة لتعزيز تواجده في مختلف المحافل الاقتصادية، وإن مؤشرات القطاع الخاص في العراق تقسم إلى صنفين، الأول قطاع خاص منظم وآخر غير منظم، مبيناً أن النسبة الأكبر تكون للقطاع الخاص غير المنظم، ولكي يكون نشاط القطاع الخاص أكثر فاعليّة ينبغي إعادة النظر بجملة من التشريعات الحاكمة والناظمة وكذلك القوانين التي تنشِّط فاعلية ومساهمة هذا القطاع، فضلاً عن ضرورة تفعيل إستراتيجية القطاع الخاص التي أكدت عليها وزارة التخطيط منذ سنوات بالتعاون مع جهات وطنية ومنظمات.

شكل رقم (١) [1] إسهامات القطاع العام والخاص

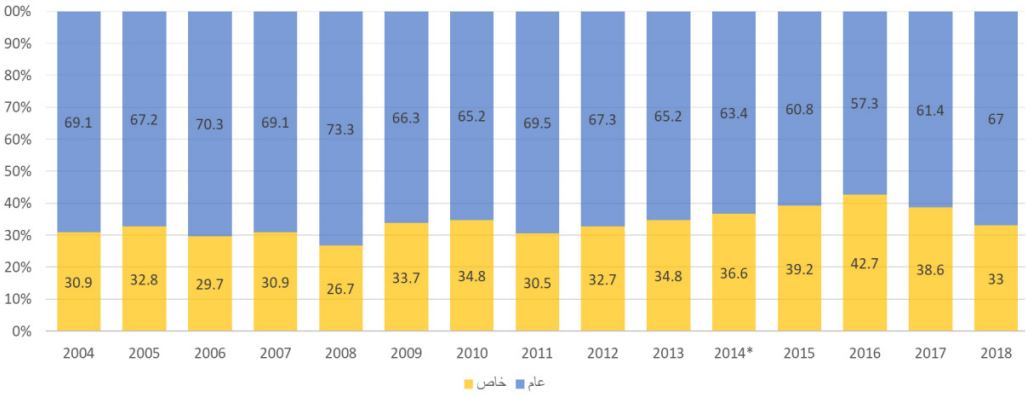

وخلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٨ وفق الشكل أعلاه شكلت حصص القطاع الخاص نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي (٣٣.٨٪)، في حين بلغت أعلى مساهمة له (٤٢.٧٪) في عام ٢٠١٦، وأقل مساهمة كانت في عام ٢٠٠٦ حيث بلغت (٢٩.٧٪) ومع ذلك، نجد أن القطاع الخاص يعمل في بيئة غير مواتية وهي غير تنافسية، وهو ما يمكن إثباته من خلال المؤشرات التالية:

(١) وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، سنوات متفرقة.

١. في ظل الاقتصاد الريعي يساهم القطاع النفطي بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهي تتجاوز (٤٦٪) إذا أخذت النسبة من الناتج ككل، وتتجاوز النسبة (٦٦٪) في عام ٢٠١٨ إذا ما تم حسابها من القطاعات السلعية باستثناء قطاعي التوزيع والخدمات، وبما أن قطاع النفط خاضع لسيطرة الدولة، فإن الناتج المحلي هو الذي تحركه الدولة من خلال النفط، وليس القطاع الخاص.

٢. يعاني الاقتصاد العراقي من خلل هيكلي في قطاع التجارة الخارجية، إذ نلاحظ من الميزان التجاري هيمنة الصادرات النفطية على الصادرات السلعية، إذ تشكل (٩٩.٨٪) من الصادرات السلعية، وبما أن الدولة تهيمن على تجارة الصادرات النفطية، فإن القطاع الخاص لم يساهم في الصادرات السلعية إلا بنسبة ضئيلة جداً تكاد لا تذكر.

٣. تشكل مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال ٤٦٪ فقط، مع تركيز واضح يقارب (٥٤٪) عام ٢٠١٧، فيما تجاوزت استثمارات القطاع الخاص في نشاط الملكية السكنية (٦.٢) تريليون دينار، أي نحو (٤٥.١) في المائة من إجمالي استثمارات القطاع الخاص، يليه النقل والأثاث، وهذا يعني أن الدولة لا تزال الفاعل الرئيسي في الاقتصاد العراقي، وأن استثمار القطاع الخاص في الأصول غير الإنتاجية مستمر.

٤. مؤشر الحرية الاقتصادية، يأخذ القطاع الخاص دوره الحقيقي في الاقتصاد عندما تتوفر الحرية الاقتصادية الكافية، ورغم أن العراق أعلن اعتماده الحرية الاقتصادية منذ إقرار الدستور عام ٢٠٠٥، إلا أنه من الناحية التطبيقية لا يزال يعاني من ضعف الحرية بسبب الفساد وبيئة الأعمال الصعبة، إذ احتلت المرتبة (١٦٠) من بين (١٨٠) دولة في مؤشر مدركات الفساد والمرتبة (١٧٢) من بين (١٩٠) دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠٢٠. ولذلك فإن بيئة الأعمال أكثر خطورة مع انتشار الفساد والمحسوبية والفساد، وهذه ممارسات تنافسية غير عادلة على الرغم من أن مؤشر الفساد لا يشمل الفساد في القطاع الخاص، ويركز على الفساد في القطاع العام، إلا أن الفساد يمكن أن ينتشر خارج القطاع العام بسبب الافتقار إلى حوكمة القطاع الخاص.

٥. مؤشر الملكية، تمثل الملكية الخاصة عاملاً أساسياً في تشجيع القطاع الخاص، فكلما زاد امتلاكه لوسائل الإنتاج زاد دوره في النشاط الاقتصادي، وتعد الأرض من أهم وسائل الإنتاج، وتمتلك الدولة أكثر من (٨٠٪) منها، فضلا عن امتلاكها العديد من الشركات العاملة والمغلقة. ويهيمن على القطاع المصرفي إلى حد كبير، حيث تشكل أصول البنوك الحكومية (٩٠٪) (من إجمالي الأصول) بينما تشكل أصول البنوك الخاصة (١٠٪) من إجمالي الأصول في عام ٢٠١٦، لذا فإن دور القطاع الخاص وكان القطاع في العراق في حده الأدنى.

أما في سنة ٢٠٢٢ كانت مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي وبالأسعار الثابتة كما موضحة في الجدول الاتي:

جدول رقم (٢) مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي وبالأسعار الثابتة القطاع [١]

القطاع	٢٠١٥		٢٠٢٢	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
الزراعي	٦٧.٦	٣٢.٦	٦٠	٤٠
النفط	١٠٠	٠	٩٥	٥
التغذية	٦٦.٤	٣٣.٦	٦٦	٣٤
الصناعة التحويلية	٣٩.٥	٦٠.٥	٣٠	٧٠
الكهرباء والماء	٨٠.٨	١٩.٢	٧٥	٢٥
البناء والاتصالات	٩.٩	٩٠.١	٤٠	٦٠
التجارة	١٣.١	٨٦.٩	١٣	٨٧
المال والتامين	٤.١	٩٥.٩	٤	٩٦
الخدمات	٨١.٨	١٨.٢	٧٠	٣٠
الكلي	٦٥.٣	٣٤.٧	٦١.٧	٣٨.٣

(١) وزارة التخطيط خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٢-٨١٠٢، ص٥٦.

تشير البيانات المتوفرة لعام القياس ٢٠١٥ إلى أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال بلغت نحو (٣٤.٧٪)، مقابل (٦٥.٣٪) للقطاع العام، وفي ضوء التوجهات والسياسات الاقتصادية ذات الصلة، تهدف خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ إلى تعزيز دور القطاع الخاص والعمل على خلق الفرص المناسبة للقيام بدوره الحقيقي في عملية التنمية، خاصة في ظل تراجع النشاط الاقتصادي، دور الدولة وتوقف العديد من المشاريع، الضرائب الحكومية بسبب الأزمة المالية وانخفاض حجم الإيرادات المالية المتاحة، وبالتالي التوجه: تحقيق هدف خطة التنمية إلى وصول مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات في العام المستهدف ٢٠٢٢ إلى نحو (٣٨.٣٪)، مقابل (٦١.٧٪) للعام ٢٠٢٢ القطاع العام.

٢. استثمارات القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص من أهم القطاعات في تنفيذ إستراتيجيات الدولة وتنويع مصادر الدخل، لكن الظروف التي تعرض لها القطاع الخاص في العراق أدت إلى عدم استقراره، مما أدى إلى فقدانه لفلسفته. وانعكس ذلك في ضعف مشاركته في الأنشطة الاقتصادية وقدرته على مواكبة عملية التنمية الاقتصادية، كما ظل القطاع الخاص قطاعاً متداخلاً، وهي تنأى بنفسها مراراً وتكراراً عن بقية القطاعات الاقتصادية وفقاً لمصلحة المجتمع وسياسة الدولة وفلسفتها الاقتصادية، ويعمل العراق، باعتباره دولة نامية، مع القطاع الخاص على أساس الاعتبارات الاقتصادية وإستراتيجيته التنموية، نثبت أهميته على مستوى الاقتصاد والمجتمع في الحد من ظاهرة البطالة المنتشرة في البلاد وقدرة القطاع الخاص على استيعاب القوى العاملة المتوفرة وتلبية احتياجات السوق من المنتجات الوطنية، فضلاً عن مساهمته الفعالة إلى التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (٣) القطاع الخاص في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٦) [١]

السنة	القطاع الخاص (مليون دينار)	معدل النمو
٢٠٠٣	-	-
٢٠٠٤	١٦٥٣٤٩١٠,٩	-
٢٠٠٥	٢٤٢١٦٢٠٧,٨	٤٦,٤٥
٢٠٠٦	٢٨٥٥٤٥٤٦,٢	١٧,٩١
٢٠٠٧	٣٤٥٥١٧٦٠,٤	٢١,٠٢
٢٠٠٨	٤٢٢٨٤١٨٤,٤	٢٢,٣٥
٢٠٠٩	٤٤٣٧٧٢٢٨,٤	٤,٩٤
٢٠١٠	١٦٥٣٤٩١٠,٩	٦٢,٧٤-
٢٠١١	٢٤٢١٦٢٠٧,٨	٤٦,٤٥
٢٠١٢	٢٨٥٥٤٥٤٦,٢	١٧,٩١
٢٠١٣	١٦٥٣٤٩١٠,٩	٤٢,٠٩-
٢٠١٤	٢٤٢١٦٢٠٧,٨	٤٦,٤٥
٢٠١٥	٢٨٥٥٤٥٤٦,٢	١٧,٩١
٢٠١٦	٨٨٤٤١٣٥٧,٨٦	٢٠٩,٧٢

بدأت مساحة القطاع الخاص تتزايد مع مرور الزمن، وهذا نتيجة اهتمام الدولة برفع مستويات الإنتاج لجميع القطاعات في العراق بما فيها القطاع الخاص، إذ بلغت قيمة مساحة القطاع الخاص في وقدرت عام ٢٠٠٤ بنحو (١٦،٥٣٤،٩١٠.٠) مليون دينار، وارتفعت عام ٢٠٠٥ لتبلغ (٢٤،٢١٦،٢٠٧.٨) مليون دينار، بمعدل نمو (٤٦.٤٥٪) واستمرت في الارتفاع ولكن بمعدلات قليلة، إذ بلغت نسبة نمو (٢٩٪) عام ٢٠٠٦، ومن ثم وارتفعت عام ٢٠١١ لتبلغ (٦٦،٦٧٥،١٠٠.٥) مليون دينار، واستجاب عدد أكبر من العاملين حتى وصل إلى ٨٨،٤٤١،٣٥٧.٨٦ مليون دينار، خصخصة بعض قطاعات الدولة بهدف رفع إنتاجيتها والمساهمة في خفض معدلات البطالة من خلال استيعاب القطاع الخاص لعدد أكبر من العاملين.

(١) وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، العمود الثالث من اعداد الباحث.

٣. الإنفاق الاستثماري في القطاع الخاص

إن السياسة الاستثمارية الموجهة للقطاع الخاص في العراق مرت بالكثير من العوائق منها ما يرتبط بالجانب الاقتصادي المرتبط بالنظام الاقتصادي السائد في العراق ومنها ما يتعلق بالجانب السياسي والأمني والحروب التي مر بها العراق لذلك سوف نتطرق إلى نسبة الاستثمار الموجه للقطاع الخاص ومدى مساهمته في رفع قيمة القطاع الخاص ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكما موضح بالجدول أدناه:

جدول رقم (٤) الإنفاق الاستثماري في القطاع الخاص [١]

السنة	الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص	القطاع الخاص	نسبة المساهمة
٢٠٠٣	١٨٦٩٩٠٠	-	-
٢٠٠٤	٥١١٤٠٠٠	١٦٥٣٤٩١٠,٩	٣١,٠
٢٠٠٥	٧٥٥٠٠٠	٢٤٢١٦٢٠٧,٨	٣٢,٦
٢٠٠٦	٩٣٨٢٨٠٠	٢٨٥٥٤٥٤٦,٢	٢٢,٤
٢٠٠٧	١٦٠٠٠٠٠٠	٣٤٥٥١٧٦٠,٤	٣١,٠
٢٠٠٨	١٥٦٧١٢٢٧	٤٢٢٨٤١٨٤,٤	٢٦,١
٢٠٠٩	١٥٠١٧٤٤٣	٤٤٣٧٧٢٢٨,٤	٣٣,٣
٢٠١٠	٢٣٦٧٦٧٧٢	١٦٥٣٤٩١٠,٩	٣٣,٤
٢٠١١	٣٠٠٦٦٢٩٣	٢٤٢١٦٢٠٧,٨	٣٠,٥
٢٠١٢	٣٧١٧٧٨٩٧	٢٨٥٥٤٥٤٦,٢	٣٢,٥
٢٠١٣	٤٠٥٦٨٩١٢	١٦٥٣٤٩١٠,٩	٣٣,٤
٢٠١٤	-	٢٤٢١٦٢٠٧,٨	٣٠,٥
٢٠١٥	٣٢٤٨٦٥٥٤	٢٨٥٥٤٥٤٦,٢	٤٥,٨
٢٠١٦	٣٥٨٢٠٦٧	٨٨٤٤١٣٥٧,٨٦	٤٥

زيادة الإنفاق الاستثماري من (٣٢٤٨٥٥٤) في عام ٢٠١٥ إلى (٣٥٨٢٠٦٧١) مليون دينار في عام ٢٠١٦ إن هذا الإنفاق لم يحقق زيادة في مساحة القاطع الخاص

(١) وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

بل أدى إلى انخفاض قيمة القطاع الخاص من (٩٣٤٦٤٩٩٩.٢) ميلون دينار في عام ٢٠١٥ إلى (٨٨٤٤١٣٥٧.٨٦) مليون دينار في عام ٢٠١٦ وانخفضت مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي من (٤٥.٨٪) في عام ٢٠١٥ إلى (٤٥٪) في عام ٢٠١٦.

٤. أبنية القطاع الخاص

نتائج تعداد مباني القطاع الخاص لعام ٢٠٢٢ على مستوى المحافظات والتي تعتمد بشكل رئيسي على نتائج تعداد رخص البناء والتجديد الممنوحة للقطاع الخاص والصادرة عن أمانة بغداد البلديات في المحافظات والوحدات الإدارية التابعة لها لعام ٢٠٢٢، وملف نشرة الأسعار لأسعار المواد أجور البناء والعمال لعام (٢٠٢٢) بناء على مؤشرات مسح (٢٠١٢) باستخدام العينة العشوائية الطبقية لجميع المحافظات، وتم تحديد حجم العينة باستخدام طريقة التوزيع النسبي لكل فئة من فئات المحافظة.

جدول رقم (٥) الكلف الكلية لأبنية القطاع الخاص (٢٠١١-٢٠٢٢) بالمليون دينار [١]

السنة	الكلفة الكلية	كلفة المواد الإنشائية	الأجور المدفوعة	عدد العاملين (ألف)	عدد الدور المشيدة (ألف)	العمارات السكنية (عدد)
٢٠١١	٢,١٥٠,٤٩٥	١,٥٨٣,٨٢٠	٥٦٦,٦٧٥	٤٨,٢١٤	١٤,٨٥٢	١٠
٢٠١٢	٤,٤٢١,٦٧٠	٣,٦٢٢,٠٢٢	٦٦١,١٤٠	٦٦,٣٩١	٢١,٨٢٨	١١
٢٠١٣	٧,١٥٨,٣٧١	٦,٦٠٣,٢٧٨	٥٥٥,٠٩٢	٦١,٥٥٨	١٥,٣٨٨	١٣
٢٠١٤	٣,٣٢٠,١٠٢	٢,٨٧٣,٦٣١	٤٤٦,٤٧١	٣٦,٢٩١	٥٨٠,١١	٨
٢٠١٥	١,٩٣٢,٣٦٠	١,٢٣١,٥٦٧	٧٠٠,٧٩٣	٣٦,٦٥٥	١٠,٨٨٦	٤
٢٠١٦	١,٩٦٢,٨٨٨	١,٢٩٧,٨٧٢	٦٥٩,٥٥٥	٩٧٣,٣٧	٩,٣٦٩	١١
٢٠١٧	١,٤٧٩,٠٢١	٨١٩,٤٨٥`	٦٥٩,٥٥٥	٤١,٨٨٥	٨,٨٣٦	٢
٢٠١٨	١,٣٩٨,١٤٢	٩٠١,٦٢٦	٤٩٦,٥١٥	٣٦,٣٧٩	٧,٣٢٤	٦
٢٠١٩	١,١٦٢,٢٢٠	٥٥٦,٠٢٣	٦٠٦,١٩٦	٣٥,٩٦٦	١٢,٠٣٩	١٣
٢٠٢٠	٩٤٩,١٩١	٤٠٣,٨٨٧	٥٤٥,٣٠٤	٢٩,٣٥٥	٧,٩٥٩	٦
٢٠٢١	١,٨٥٢,١٧٨	٩١٤,٣١٢	٩٣٧,٨٦٦	٥١,٤٧٧	١٦,٨٨٨	١٦
٢٠٢٢	٢,٠٧٣,٨٣٢	١,٠٤٥,٢٦٠	١,٠٢٨,٥٧٢	٥٥,٧٧٩	١٩,٢٩٢	١٧

(١) وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، إحصائية أبنية القطاع الخاص لعام ٢٢٠٢.

ومن نتائج هذا المسح تم التوصل إلى معدلات تنفيذ التراخيص الممنوحة للمباني الجديدة والإضافات على المباني لغرض إعداد تقرير التعداد.

١. بلغت التكلفة الإجمالية التي صرفت على تشييد المباني المكتملة وغير المكتملة (٢,٠٧٣) تريليون دينار لعام ٢٠٢٢ مسجلة ارتفاعا نسبته (١٢٪) مقارنة بالعام الماضي، إذ بلغت التكلفة الاجمالية (١,٨٥٢) تريليون دينار للعام ٢٠٢٢ سنة ٢٠٢١.

٢. بلغت قيمة المواد الانشائية المستخدمة في تشييد المباني (١,٠٤٥) ترليون دينار لعام ٢٠٢٢ لتشكل (٥٠٪) من التكلفة الإجمالية مسجلة ارتفاعاً نسبته (١٤٪) عن تكلفة مواد البناء لعام ٢٠٢١ والتي بلغت (٩١٤) مليار دينار.

٣. بلغت قيمة الأجور المدفوعة للعمال (١,٠٢٩) ترليون دينار لعام ٢٠٢٢ مسجلة ارتفاعا بنسبة (٩,٧٪) مقارنة بالعام الماضي، إذ بلغت قيمة الاجور المدفوعة للعمال عام ٢٠٢١ (٩٣٨) مليار دينار، بلغ متوسط عدد العاملين في مباني القطاع الخاص طوال أيام العمل (٥٥,٧٧٩) عاملاً لعام ٢٠٢٢ مسجلاً ارتفاعاً بنسبة (٨.٤٪) عن العام السابق، إذ بلغ عدد العاملين (٥١,٤٧٧) عاملاً خلال عام ٢٠٢١، وبلغ عدد غير العاملين ٨١٪ من إجمالي عدد العاملين، كما بلغ عدد العمال المهرة (٦,١١٠) عاملاً ماهراً. (٤٥,٢٥٣) عاملاً يشكلون نسبة (١١٪) من إجمالي عدد العاملين، وبلغ عدد العمال شبه المهرة (٤,٤١٦) عاملاً أي ما نسبته (٨٪) من إجمالي عدد العمال، ومن أهم مواد البناء التي تم استخدامها فعلياً خلال العام ٢٠٢٢ في مباني القطاع الخاص هو الطوب، وبلغ العدد المستخدم (٧٩٠) مليون طوبة بتكلفة (١٤٢) مليار دينار، الاسمنت (١٠٥٠) ألف طن بتكلفة (١٢٣) مليار دينار، الحصى (١٦٠٤) مليون متر مكعب بتكلفة (٢٨) مليار دينار، والرمل (٣,٥٢١) ألف متر مكعب بتكلفة (٦٢) مليون دينار، والجبس (٣٣٦) ألف طن بتكلفة (٢٨) مليار دينار، فيما بلغت تكلفة الحديد (شيش، شيلمان) المستخدم في البناء (١٤٥) مليار دينار.

٤. وبلغ عدد المباني المنجزة للقطاع الخاص (١٩,٧٧٨) مبنى بتكلفة (١,٨٧٣) مليار دينار، وبلغت المباني السكنية وغير السكنية الجديدة (١٤,٩٣١) مبنى تشكل (٧٤.٥٪) من إجمالي عدد المباني المنجزة، أما عن عدد المباني المنجزة المضافة

على أساسها فقد بلغ (٤,٨٤٧ مبنى) تشكل ما نسبته ٢٣.٥٪ من إجمالي عدد المباني المنجزة خلال عام ٢٠٢٢.

٥. وبلغ عدد المنازل السكنية الجديدة التي تم بناؤها خلال عام ٢٠٢٢ (١٤,٤٦٥) منزلاً بتكلفة تقديرية (١,٣٤٧) مليار دينار، وتصدرت محافظة بغداد بالمرتبة الأولى في عدد الدور السكنية المنجزة حيث بلغ (٤٨٩٠) داراً أي ما نسبته (٣٣.٨٪) من العدد الإجمالي، وبلغ إجمالي عدد المنازل الجديدة، تليها محافظة النجف الأشرف بـ (١٦٠٥) منزلاً بنسبة (١١٪) من إجمالي عدد المنازل الجديدة، تليها محافظة كربلاء بـ (٩٦٨) منزلاً وبنسبة (٧٪) من إجمالي عدد المنازل الجديدة المبنية خلال عام ٢٠٢٢.

خامساً: مؤشرات الصناعة الكبيرة للقطاع الخاص

وصل عدد المنشآت الصناعية الكبيرة حسب تقرير هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية لسنة ٢٠٢٢ (٩٣٪) بواقع (٧٩٣) منشأة كبيرة وعلى النحو الاتي:

جدول رقم (٦) مؤشرات نتائج للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب القطاع الخاص (مليار دينار)[1]

المؤشر	السنة							
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
عدد المنشآت	٥٣٢	٥٠٣	٤٨٦	٥٣٥	٥٨٤	٦١٩	٧٢٠	٧٩٣
عدد المشغلين	٣٠٧٧٤	٢٣٨٦٩	٢٢٦٣٢	٢٢٨٤٢	٢٦٠٣٤	٢٦٠٣٤	٣٠٤٨٦	٣٨٨٩٣
قيمة الاجور والمزايا	١٦٥	١٥٣	١٥١	١٥٩	١٤٨	١٥٩	١٩٣	٢٦٦
قيمة الإنتاج	١٣٩٦	١٧٩٩	٢٣٢٥	٢٥٤٥	٢٤١٥	٢٣٣٦	٢٢٧٠	٥٨٨٩
قيمة المستلزمات	٩٠٦	١٣٧٢	١٦٩٢	١٩٠٥	١٨١٣	١٥١٩	١٨٣١	٢٨٦١
المبيعات	١٢٨٦	١٦٥٢	٢٢١٧	٢٤٠٩	٢٣٦٥	٢٠٦٢	١٩٩١	٥٦٩٤
القيمة المضافة	٣٢٠	٥٧٩	٨٧٠	٥٧٨	٦٠٢	٨١٧	٤٣٩	٣٠٢٨

(١) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية سنوات متفرقة.

ومن نتائج المنشآت الصناعية الكبيرة نلحظ الاتي:

١. إن عدد المنشآت الخاصة يزداد في تقدم السنوات يُعزى زيادة عدد المنشآت الخاصة إلى النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي الذي يفتح المجال للمزيد من الفرص الريادية والأعمال الكبيرة إذ وصل عدد المنشآت الى (٧٩٣) منشاة.

٢. تزداد أعداد العاملين في المنشآت الكبيرة الخاصة لأنها تفتح مجال التعيين للأفراد مع تطور الاقتصاد وتوسع الشركات والمؤسسات الكبيرة، يمكن أن يكون هناك ارتفاع تدريجي في عدد العاملين في هذه المنشآت على المدى الطويل إذ وصلت الأعداد إلى (٣٨٨٩٣) فرد عامل.

٣. تزداد الأجور والمزايا بتقدم الأعوام إذ وصلت إلى أعلى قيمة تقدر بـ(٢٦٦) مليار دينار وذلك فهذا يعكس عادة زيادة التكاليف المعيشية وتطور الاقتصاد والتطور التكنولوجي الذي يؤدي عادةً إلى زيادة القيمة المضافة والإنتاجية في الشركات وبالتالي زيادة الرواتب والمزايا التي يحصل عليها العمال.

٤. إن القيمة الإنتاجية وصلت إلى أعلى حد من سنوات بداية الإحصائية لتصل إلى (٥٨٨٩) مليار دينار في عام ٢٠٢٢ ومتسمرة في الصعود، فهذا يعكس عادة زيادة الإنتاجية والنشاط الاقتصادي العام، ويمكن أن يشير إلى تحسن الظروف الاقتصادية وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية والصناعات المختلفة.

٥. إن قيمة المستلزمات بسبب الظروف الاقتصادية المختلفة وعوامل متعددة قد تؤدي إلى ارتفاع قيمة المستلزمات إلى ذروتها في عام معين، كما حدث في عام ٢٠٢٢ إذ وصلت إلى (٢٨٦١) مليار دينار، وهذا الارتفاع قد يكون نتيجة زيادة الطلب على المنتجات والخدمات، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وعوامل أخرى مثل التضخم وارتفاع تكاليف المواد الخام والعمالة.

٦. إن قيمة المبيعات زادت بشكل كبير جداً عن سابقتها إذ وصلت قيمتها إلى (٥٦٩٤) مليار دينار وهذا النمو الكبير في قيمة المبيعات قد يكون ناتجًا عن عوامل مثل زيادة الطلب على المنتجات والخدمات، وتوسع الشركات في الأسواق المحلية والعالمية، وتحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام.

٧. وصلت القيمة المضافة في عام ٢٠٢٢ الى أكبر قيمة مطلقة بسبب هيمنة القطاع الخاص على المنشآت الكبيرة إذ وصلت قيتها إلى (٣٠٢٨) مليار دينار فهذا يعكس عادةً تحقيق نمو قوي في الاقتصاد، ويُشير إلى دور هام للقطاع الخاص والمنشآت الكبيرة في دعم هذا النمو من خلال توليدها لقيمة مضافة عالية.

الخاتمة:

في ختام البحث يتبين أن فهم وتحليل واقع القطاع الخاص في العراق من خلال المنظور الإحصائي يعد أمرًا حيويًا للغاية، يتضح من خلال البحث أن القطاع الخاص يلعب دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة، ويشكل مصدرًا هامًا للوظائف والإنتاجية والابتكار، إن فهم التحديات والفرص التي يواجهها القطاع الخاص يسهم في وضع السياسات والإستراتيجيات اللازمة لتعزيز دوره وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

الاستنتاجات:

١. نمو القطاع الخاص: شهد القطاع الخاص في العراق تطورًا تدريجيًا ولكن بطيء، مع وجود تحديات كبيرة في سرعة النمو.
٢. عدد وحجم المؤسسات: تزايد عدد المؤسسات والشركات في القطاع الخاص، لكنه ما يزال يواجه تحديات تتعلق بالحجم والإيرادات مقارنة بالقطاع العام.
٣. الإنتاجية والكفاءة: هناك فجوة كبيرة في مستوى الإنتاجية والكفاءة بين القطاع الخاص والعام، مما يعكس احتياجاً لتحسين الأداء.

التوصيات:

١. تعزيز البيئة الاستثمارية: وضع سياسات لدعم نمو القطاع الخاص من خلال تحسين بيئة الأعمال وتوفير الحوافز المناسبة للاستثمار.
٢. تحفيز زيادة الإيرادات: اتخاذ إجراءات لتحفيز زيادة الإيرادات وتعزيز الكفاءة التشغيلية للمؤسسات والشركات.
٣. تحسين الإنتاجية: تطبيق برامج تدريبية متخصصة لرفع مستوى الإنتاجية وكفاءة العاملين في القطاع الخاص.

المصادر

١. حيدر حسين آل طعمة، القطاع الخاص وتحديات بيئة الأعمال، مقال منشور كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٥.
٢. حامد عبد الحسين الجبوري، دور القطاع الخاص في العراق: هامشي أم حقيقي؟، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٠.
٣. احمد إبراهيم جمعة وتحسين محمود مثنى، دور القطاع الخاص في معالجة البطالة في العراق للمدة من (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، عدد ٢٧، ٢٠٢٢.
٤. سميرة حربي، علم الاجتماع وميدانية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٢٠.
٥. علي طالب حسين ومحمد نوري فرحات وحيدر شاكر نوري، دور البيئة الاستثمارية في معالجة أزمات القطاع الخاص في العرق (للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة العلوم الإدارية العراقية، مجلد ٣، عدد ٣، ٢٠١٩.
٦. داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، العراق، ٢٠٠٨.
٧. حسن لطيف الزبيدي وعلي طالب جياد الشمري، دور القطاع الخاص العراقي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مجلة الغاري لكلية الإدارة والاقتصاد، مجلد ١٧، عدد ٤، ٢٠٢١.
٨. علياء حسين خلف الزركوش وعلي وهيب عبد الله واحمد صالح حسين كاظم، إصلاح وتنمية القطاع الخاص أداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الخامسة عشر، عدد ٥٣، ٢٠١٧.
٩. عماد عبد اللطيف سالم، تقييم بيئة الأعمال في العراق: تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠، (٢٠١٩)، الرابط https://annabaa.org/arabic/ ٢١٠٨٥/economicarticles.
١٠. مجدي عبد الحميد شعيب، القانون الدستوري ونظام الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار النهضة العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠١٢.
١١. زينب طواف، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني حول اهمية القطاعات المنتجة والخدماتية في التنمية الاقتصادية، جامعة

الجزائر، الجزائر، ٢٠٢٢.
١٢. حسين علي عبد وصادق على الطعان، القطاع الخاص في العراق... الواقع... المعوقات... الاصلاحات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، السنة الحادية عشرة، عدد ٢٠، ٢٠١٧.
١٣. كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، ٢٠٠٩.
١٤. احمد بريهي العلي، تنشيط الاستثمار ودور القطاع الخاص في تطوير منطقة الفرات الأوسط، محاضرة ألقيت على قاعة الشهيد الصدر، جامعة بابل ٢٠٠٨.
١٥. حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق: مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية المستدامة، بيروت، ٢٠٢١.
١٦. سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بحث منشور في البنك المركزي العراقي، مديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ٢٠١١.
١٧. عبد الكريم عبد الله محمد، القطاع الخاص في العراق بين الهدر واستغلال الطاقات الإنتاجية دراسة اقتصادية-قياسية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الخامسة، عدد ١٤، ٢٠٠٧.
١٨. وليد مرزة المخزومي وشهد حسين محمد، عقد إيجار المستشفيات الحكومية إلى القطاع الخاص في القانون العراقي، مجلة العلوم القانونية كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الخاص الخامس، ٢٠١٩.
١٩. محمود النجار، القطاع الخاص في العراق: تحديات، سياسات وحلول، مقال منشور في الاقتصاد نيوز، ٢٠٢٠. https://economy-news.net/content.php?id=٢٢٧٣٤.
٢٠. فيصل أكرم نصوري وحيدر حسن معن، البنى المؤسساتية والتحول للقطاع الخاص في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة بغداد، مجلد ١٩، عدد ٧٣، ٢٠١٣.
٢١. هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، (سنوات متفرقة)، احصاء المنشآت الكبيرة، مطبعة الجهاز، بغداد.

المحور الثاني
السياسات العامة لتمكين القطاع الخاص في العراق بعد عام ٢٠٠٣

اسيل فخري محمـد
وزارة التخطيط

اولاً: نظرة تأريخية للسياسات العامة في العراق

تمثل السياسة العامة مخرج أساسي للحكومة ومدخل أساسي للجهاز الإداري داخل نفس النظام السياسي، فلا توضع سياسة إلا نتيجة تكاتف العديد من المؤسسات والإجراءات التي تختلف من نظام إلى آخر وفي النهاية تمثل الاتجاه السياسي، ومرت السياسات العامة بعدة مراحل تاريخية إلى أن وصلت إلى الشكل الحالي من إجراءات وآليات ويمكن تحديدها [١] بالآتي:

المرحلة الأولى -النطاق الضيق

يرجع تاريخ السياسات العامة إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت مرحلة الاهتمام التقليدي بدراسة السياسات العامة بالجامعات، على أساس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفصل السلطات والعلاقة بين المؤسسات والدستور قد نحت منحى بعيد عن الاهتمامات العامة.

المرحلة الثانية -السياسة في كل مكان

يعود تاريخ هذه المرحلة إلى القرن العشرين حيث بدأت السياسات تأخذ توجهات ضمن الية ترابطية عن طريق أن يكون امراً ما غير سياسي يجد في نفسه في ذاته في الواقع ضمن الأمور السياسية.

المرحلة الثالثة -التوجه السلوكي

بدأت هذه المرحلة في النصف الأول من القرن العشرين بين الحربين العالميتين إذ بدأت الدراسة تركز على السلوك المصاحب لأعمال الحكومة وتحليل السلوك ودراسة القواعد النفسية والاجتماعية والسلوكية للأفراد والتركيز على السلوك التصارعي

(١) حسين، فرح ضياء، (١٢٠٢)، أنواع السياسات العامة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، السنة ٧٤، العدد ٠٧

بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبعد ذلك دراسة العمليات والأسباب والنتائج والأنشطة والتركيز على مضمون السياسات العامة.

المرحلة الرابعة – تدخل الدولة التحليلي

بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية وبدأت كمرحلة لأنها اعتمدت النهج التحليلي إذ ركزت على أهداف السياسة العامة والتبصر بأهدافها ضمن الإطار التحليل وحسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة والتي تعود بزيادة تدخل الدولة.

المرحلة الخامسة – الانبعاث الفكري التجريبي

ظهر في منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين إذ ركز على الجوانب الفكرية والتجريبية وأخذ انبعاث علم السياسات العامة بطابعه الفكري والتجريبي بجهود هارولد لاسويل وجعل السياسة أساساً للعمليات البنائية والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات وتنفيذها.

المرحلة السادسة -مرحلة المجال العام

بدأت هذه المرحلة في القرن ٢١ إذ شملت نشاطات وتفاعلات لمنظومة المدخلات من أحزاب وجماعات ورأي عام وسلوك وكذلك منظومة المخرجات من نشاطات وقرارات وتنظيمات وهيئات حكومية ومحلية.

المرحلة السابعة – التفاعل العام

ظهرت هذه المرحلة في العقد الثاني من القرن ٢١ إذ حصل تبادل بدور الدولة وتعاظم دور الشركات بالقطاعين العام والخاص وظهور المنظمات غير الحكومية وظهور قدرتها على التدخل بسياسات الدولة العامة والداخلية وتعديلها وتوجيهها والتركيز على الدور الفاعلين الجدد في السياسات العامة.

ثانياً: مفهوم السياسة العامة:

ظهرت عدة تعاريف والكثير من الكتاب والمفكرين حاولوا تسليط الضوء على السياسات العامة من خلال حروف مرسومة تعكس معاني لهذا المفهوم الكبير الأهمية ونذكر منها[1]:

١. توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمـــرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطـار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية وفق ما قدمه ديفيـد أستـن ١٩٥٧.
٢. أما توماس داي عرف السياسات العامة بأنها ما تقوم به الحكومة باختيار فعله أو عدم فعله) توماس داي (٢٠١٧ .
٣. ويعرفها نيكولاس هنري بأنها نص تم تبنيه ومتابعته من قبل الحكومة (Henry١٩٧٥)، الدليل الاسترشادي.
٤. عرفت السياسات العامة بأنها عملية سياسية في المقام الأول وتختلف طبيعة إجراءات صنعها من دولة إلى اخرى تبعاً للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية وكما تختلف عملية صنع السياسات العامة باختلاف طبيعة النظام السياسي (برلماني، رئاسي، مختلط) وباختلاف المنظومة ومكانة المجتمع المدني في النظام بالإضافة إلى الإمكانات المادية والموارد البشرية المتاحة للدولة.
٥. (j.Dewey) الفيلسوف الأمريكي عرف السياسات العامة بأنها (بناء عام حيث تتولد عنها نتائج تتعدى تأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة.
٦. (Mark Lindenberk) عرفها بأنها (منطلق السياسات براغماتي – عملي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والمساومات).
٧. أما (Henry tony) قال: إنها (الوسائل الفنية من خلال الحكومة لأحداث تغيرات داخل النظام الاجتماعي للدولة).

(١) حسين، فرح ضياء، مصدر سابق، ص ١١١.

ثالثاً: مكانة القطاع الخاص في العراق

١. أهمية القطاع الخاص

يعاني العراق من خلل في الهيكلية الاقتصادية واعتماده على القطاع النفطي في توفير الواردات المالية الأمر الذي انعكس على السياسات الاقتصادية في ازدياد الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مما أدى إلى الابتعاد عن النهج التنموي الذي يضمن بناء اقتصاد سليم أدى إلى بروز العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل ارتفاع نسب البطالة والتضخم وارتفاع مستويات الفقر والعديد من المشاكل التي خلفها هذا الخلل الهيكلي،الذي يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها هيمنة القطاع العام على العملية الاقتصادية والتنموية وإهمالها للقطاع الخاص مما أدى إلى ضمور النشاطات الاقتصادية الخاصة وانعدام هويتها وتحولها إلى تابع صغير للقطاع العام نتيجة تراكم السياسات ذات النهج الاشتراكي وصياغة القوانين التي تخدم القطاع العام مما أدى إلى ضعف التوازن الاقتصادي بين القطاعين[١].

وهنا من الضروري مناقشة السياسات الاقتصادية ودورها في تنمية القطاع الخاص الذي يعاني من معوقات كثيرة تحد من زيادة نشاطه الاقتصادي وفاعليته في توفر فرص العمل والإمكانات المتوفرة لديه القابلة للاستثمار إذا ما توفرت البيئة المناسبة، وخلق حالة من التوازن الاقتصادي فيما بينه وبين القطاع العام ويعود ذلك لأسباب منها طبيعة الفكر الاشتراكي للنظام السياسي الذي كان سائداً لفترة طويلة ومجموعة من القوانين وتشريعات التأميم التي قيدت القطاع الخاص وكبلته ومنعته من القيام بدوره التنموي[٢].

في هذا السياق يعمل القطاع الخاص في إطار منظومات إدارية وتنظيمية غير كفؤة ومتقاطعة في أهدافها وتوجهاتها وغير قادرة على التعامل البناء مع الإدارات الحكومية ذات الصلة بعملها واختصاصاتها الرئيسية وباتت هذه التنظيمات جزءاً من انعدام الوضع السائد وتعمل أحياناً بشكل مباشر أو غير مباشر على استدامتها مما الحق ضراراً بجوانب متعددة بالقطاع الخاص من جهة وبالجهود الحكومية الهادفة لتفعيل هذا الدور في الاقتصاد والتنمية من جهة أخرى[٣].

(١) وكالة الاقتصاد نيوز – القطاع الخاص في العراق، تحديات، سياسات، وحلول.

(٢) استراتيجية القطاع الخاص/ ٢٠٢٤-٢٠٣٢

(٣) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٩١، عدد ٣٧.

٢. أهم الإجراءات المعتمدة لدعم القطاع الخاص

أهم الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة للنهوض بالقطاع الخاص ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني وجعله شريكاً في عملية البناء والإعمار هي أنها عملت على إنهاء الممارسات التي تعيق عمل القطاع الخاص من خلال الموافقة على توصيات المجلس الوزاري للاقتصاد وتشكيل خلية متابعة لمتابعة تنفيذ المشاريع ومنح تأشيرة الدخول لرجال الأعمال إلى العراق وإخضاع المشاريع إلى المنافسة العادلة على أساس الكفاءة والتصدي لعمليات الابتزاز التي تتعرض لها الشركات المنفذة [١].

تهدف الحكومة العراقية الحالية إلى بناء اقتصادٍ متنوعٍ يعتمد على تطوير القطاعات غير النفطيَّة وإعادة تنشيط هذه القطاعات التي تعانيٍ من تراجعٍ بسبب السياسات الاقتصاديَّة السابقة وتعزيز التشريعات التي تدعم هذا القطاع ويمكنه من استعادة قوته ودفع عجلة التنمية في مجالاتٍ مثل الصناعة والزراعة والخدمات، التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد [٢].

بعد دعم الحكومة للقطاع الخاص يأتي دور المجلس الأعلى لتطوير القطاع الخاص في تعزيز بيئة الأعمال، وتسهيل الإجراءات للمستثمرين، وتطوير السياسات الاقتصادية التي تشجع على الابتكار والاستثمار في القطاعات غير النفطية من خلال هذه الجهود يمكن تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة، تسهم في خلق فرص عمل جديدة للشباب والخريجين وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، يتطلب تفعيل دور القطاع الخاص تعاونًا وثيقًا بين الحكومة والقطاع الخاص، وتوفير بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة. ومن خلال المجلس، يمكن تحقيق هذا التعاون، وتوجيه الجهود نحو تحقيق رؤية اقتصادية طموحة للعراق تعتمد على التنوع والكفاءة والشراكة الفاعلة [٣].

قامت الحكومة العراقية بتشكيل هيئة عامة للقطاع الخاص تضم ممثلين عن النقابة المهنية والاتحادات الصناعية والغرف التجارية ولجميع القطاعات الاقتصادية والتخصصات التي تصب في إطارها،إذ تعمل لاحقاً على انتخاب (مجلس تطوير القطاع الخاص)، ولا بد من الإشادة بجهود الحكومة الحالية في تعزيز دور القطاع الخاص

(١) وكالة الانباء العراقية ٤٢٠٢/٠١/٤.

(٢) تقرير الاقتصاد العراقي أذار/ ٣٢٠٢

(٣) الزبيدي، حسن لطيف والشمري، علي طالب جياد، (١٢٠٢)، دور القطاع الخاص العراقي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٠٣٠٢، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٧١(٤).

فقد وافق رئيس الوزراء على تأسيس مجلس تطوير القطاع الخاص برئاسته، مما يعكس التزام الحكومة بدعم هذا القطاع الحيوي، كما أعرب رئيس الوزراء عن ثقته بقدرة القطاع الخاص على إنشاء صناعة وطنية، مشددًا على أهمية إجراء الإصلاحات الإقتصادية الحقيقية وتوجيه موارد البلاد بالاتجاه الصحيح وأن تعزيز دور القطاع الخاص ليس خيارًا، بل ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال المجلس الأعلى لتطوير القطاع الخاص، يمكننا بناء اقتصاد قوي ومتنوع، يحقق الرفاهية والازدهار لجميع أبناء العراق [١].

٣. آخر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم القطاع الخاص:

آخر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم القطاع الخاص تأسيس هيئة عامة ناقشت فقرات ومواد النظام الداخلي، وتمت مراجعتها وتعديلها على ضوء الملاحظات التي قدمها أعضاء الهيأة العامة، مبينا أنه تم عرض مواد النظام والتصويت عليها بشفافية عالية، ومن ثم التصويت عليها بالكامل باستثناء بعض المواد، التي أُجل التصويت عليها والمتعلقة بالتنفيذ القطاعي، وتضمنت مسودة النظام الداخلي للمجلس، التأسيس والتعريف بالنظام وأهدافه، إضافة إلى تشكيل هيكل تنظيمي للهيأة العامة، فضلا عن آلية انتخاب أعضاء المجلس والشروط الخاصة به، وتعد خطوة التصويت على النظام الداخلي بالكبيرة باتجاه تشكيل المجلس الدائم، لدعم أسس الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل مواصلة العمل في تشكيل هذا المجلس بصفته الدائمة، والذي سيكون الصوت والمُمثل الحقيقي للقطاع الخاص مع الحكومة.

وجرت انتخابات في (٢٠٢٤/١١/١٠) تحت إشراف أعضاء من (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومجلس القضاء الأعلى)، لتأسيس مجلس يشرف بشكل مباشر على إستراتيجية تطوير القطاع الخاص، على أن يتمتع هذا المجلس بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري ويترأسه السيد رئيس مجلس الوزراء وتكون له هيكلية ترسم أهدافها وفق نظام داخلي يحدده المجلس لإيجاد حلول تستهدف الاحتياجات ذات الأولوية لمجتمع الأعمال ولتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص [٢].

(١) الموقع الرسمي لوزارة التخطيط.

(٢) الصفحة الرئيسية للمفوضية العليا للانتخابات المستقلة.

رابعاً: سياسات تمكين القطاع الخاص

١. دور القطاع الخاص في خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤ – ٢٠٢٨.

خطة التنمية الوطنية تعد أداة وطنية تعالج مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد أبرزا هداف خطة التنمية (٢٠٢٤ – ٢٠٢٨) هو القطاع الخاص باعتباره موضوعاً أساسياً ومهماً فيها من خلال دمجه في المحاور الرئيسية لتحقيق الوضوح في الدور والوظيفة وصياغة السياسات والأهداف الموجهة.

إذ تعتمد الخطة الحالية على الاستثمار المؤثر في البلد وتحديد فرص الاستثمار لجذب المستثمرين الدوليين والمحليين، ومن أهم العوائق الرئيسية أمام الاستثمار في سياقات أقل البلدان نمواَ والبلدان النامية هو المخاطر العالية ومحدودية الوصول إلى معلومات السوق، ومن أجل تمويل أهداف التنمية المستدامة في العراق لابد من زيادة الوصول إلى معلومات وبناء مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل ماتزال مهمة لتعبئة زخم القطاع الخاص.

وأشارت البيانات الحديثة في خطة التنمية مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفع من (٥٧.٩ ترليون دينار عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٦٢.٣ ترليون دينار عام ٢٠٢٢ وبذلك ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مع (النفط) من (٢٧.٣٪ عام ٢٠١٨ لتصل الى ٢٩.١ ٪ عام ٢٠٢٢) إن زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي يحقق شراكة فاعلة ومستدامة بين القطاعين العام والخاص وزيادة توليد فرص العمل لدى القطاع الخاص وعلى الرغم من الزيادة إلا أنها تعد نسبة متواضعة ولا تتناسب مع الإمكانات المتاحة للقطاع الخاص مدفوعًا بارتفاع إنتاج النفط وتعافي القطاعات غير النفطية بعد انحسار جائحة كورونا و إن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات تتعلق بتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط[١] .

(١) خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤- ٢٠٢٨.

جدول رقم (٧) يبين تطوير الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة ونسبة مساهمة القطاع الخاص خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٢) ترليون دينار [١]

السنوات	القطاع العام	القطاع الخاص	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع الخاص (٪)
٢٠١٨	١٥٤,٣	٥٧,٩	٢١٢,٣	٢٧,٣
٢٠١٩	١٥٨,٥	٦٥,٦	٢٢٤,١	٢٩,٣
٢٠٢٠	١٣٧,٣	٥٩,٠	١٩٦,٣	٣٠,١
٢٠٢١	١٣٧,٣	٦١,٨	١٩٩,١	٣١,٠
٢٠٢٢	١٥٢,١	٦٢,٣	٢١٤,٥	٢٩,١
معدل النمو المركب	٠,٣٥ -	١,٨		

أما الاستثمارات المطلوبة قدرت لتحقيق هدف نمو الناتج بمساهمة القطاع الحكومي بحوالي (١٥٧.٣ترليون دينار) منه تشكل ما يقارب (٦٥.٢) من إجمالي الاستثمارات المطلوبة فيما يأتي مساهمة استثمارات القطاع الخاص (٨٣.٨ ترليون دينار) والتي سوف تشكل (٣٤,٨) من إجمالي الاستثمارات المطلوبة.

تتعامل خطة التنمية الوطنية (٢٠٢٤ -٢٠٢٨) مع القطاع الخاص باعتباره موضوعاً أساسياً ومهماً فيها ولم تفرد له محوراً خاص به بل قامت بدمجه في المحاور الرئيسية لها لتحقيق أهداف تتمثل بـــ (زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق شراكة فاعلة ومستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص وزيادة توليد فرص العمل لدى القطاع الخاص.

(١) خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤ – ٢٠٢٨.

٢. دور القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة في العراق:

شهد العراق انقطاعًا تنمويًا بسبب الحروب والحصار والاحتلال وعمليات مواجهة الإرهاب، وهو ما جعل الحكومة، تعمل على إعادة التنمية إلى مسارها الصحيح، وعلى الرغم من حجم التحديات التي واجهها يتطلّب خططًا متكاملة تستهدف تحقيق النهضة الشاملة، بما في ذلك رفع وتيرة تنفيذ المشاريع الموجودة، فأولت الحكومة اهتماماً بالمشاريع الإستراتيجية التي تنسجم مع رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومن بينها مشاريع البنى التحية، والطاقة النظيفة، وطريق التنمية، وميناء الفاو وغيرها، وتوفير أفضل الظروف لتحقيق أهداف الخطة الخمسية من قبل الجهات المعنية بتنفيذها التي تتطلب جهوداً مركزة وبالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة من حكومات ومجتمع مدني وشركاء التنمية و جهات فاعلة في القطاع الخاص، وإذا ما تم اشراك القطاع الخاص في التنمية سيحقق عائداً لشركات القطاع الخاص والمجتمع ككل مما يسرع تقدم العراق نحو أهداف التنمية المستدامة. (مشاركة القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة) UNDP الخامس كانون الاول ٢٠٢٢.

إذ يعمل القطاع الخاص في بيئة استثمارية غير مؤاتيه فقد حصل العراق على (٤٤,٧) درجة من أصل ١٠٠ درجة في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي لعام ٢٠٢٠ وكان الترتيب ١٧٢ من أصل ١٩٠ دوله شملها هذا المؤشر. (البنك الدولي)

إن خريطة مستثمري أهداف التنمية المستدامة منهجية موحدة أعدها برنامج الامم المتحدة الإنمائي في العراق بالتعاون مع مركز إسطنبول الدولي للقطاع الخاص بالتنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ICPSD) بالتنسيق مع الجهات الحكومية (وزارة التخطيط، هيأة الاستثمار الوطنية، البنك المركزي العراقي) ووفقاً لأولويات الأعمال وسياسة التنمية فقد تم اختيار (سبعة قطاعات) ذات الأولوية للعراق وهي (الأغذية والمشروبات، التعليم، الموارد المتجددة والطاقة البديلة، النقل، البنية التحتية، الرعاية الصحية، صناعات استخراجية ومعالجة المعادن)، وتم الاختيار بناءًا على احتياجات التنمية المستدامة وأولويات السياسة العامة بالإضافة إلى أهمية كل قطاع لتوفير مجالات التدخل الحرجة المدفوعة بالتأثير للقطاع الخاص (برنامج الأمم المتحدة في العراق UNDP).

يظهر دور القطاع الخاص في استثمار المشاريع المستدامة، إذ أنه لا يقتصر على

تحقيق الربح الاقتصادي فحسب، بل يمتد إلى تحقيق فوائد اجتماعية وبيئية وتحقيق التزاماته تجاه العاملين من خلال إدراج متطلبات المسؤولية الاجتماعية في القوانين والتعليمات التي يجب على شركات القطاع الخاص الالتزام بها وتقديم حوافز إيجابية لشركات القطاع الخاص التي توفر بيئة صحية وآمنة وتدريب العاملين بالإضافة إلى تعزيز الحوار الاجتماعي مع التنظيمات الممثلة للقطاع الخاص وإيجاد حوار مفتوح للعمال الذين ليس لديهم تنظيمات تمثيلية لهم هذا يعزز من الدور التفاعلي الإيجابي بين القطاعين العام والخاص، ويمهّد الطريق نحو مستقبل مستدام ومزدهر.

٣. المنهاج الوزاري

المنهاج الوزاري للحكومة الثامنة التي يترأسها رئيس مجلس الوزراء العراقي، تبنى خطة واقعية، قابلة للتنفيذ من قبل الوزارات والهيئات المستقلة وبمسؤولية تضامنية لهيكل الحكومة بجميع مفاصله، تتضمن الخطة إصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية والخدمية، ومعالجة الفقر والبطالة ومكافحة الفساد الإداري والمالي، ووقف الهدر بالمال العام، وبما يضمن إرساء الحكم الرشيد وتخفيف العبء عن المواطنين بمكافحة التضخم والعمل على استقرار أسعار السلع على المواطن، والعمل على إرساء الأمن والاستقرار وإنفاذ القانون وتعزيز هيبة الدولة وتلبية مطالب الشعب بشكل عام والشباب المحتجين خصوصا[١].

تقدم وثيقة المنهاج الوزاري عرضاً مركزاً للمبادئ التي يرتكز عليها، وللمحاور الرئيسة التي تشكل الاطار التنفيذي لإداء الحكومة، ضمن رؤية وطنية تنشد تحقيق الاستدامة في العيش الكريم للعراقيين، وإنّ ذلك سيظل رهناً بتماسك مفاصل مؤسسات الدولة كافة، لبناء مجتمع قائم على نهج العدالة والإنصاف والتقدم، لاسيما في تحمل المسؤوليات الوطنية الكبرى في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، لبناء خططها الإستراتيجية والتفصيلية كي نطلق البرنامج الحكومي الشامل على ضوء هذا المنهاج، ليبدأ تنفيذ الخطة من بداية تشكيل الحكومة وحسب الأولوية، فضلاً عن حملات استثنائية يتم حشد الطاقات المتاحة في أجهزة الدولة للقيام بتقديم الخدمات للمواطنين في قطاعات الصحة والماء والمجاري والنظافة والكهرباء وعمليات الإكساء للطرق الداخلية وبإشراف مباشر من رئاسة الوزراء.

(١)(١٤) المرصد الحكومي https://www.qari-pog.org/mirsad_esimorp/.

أولويات الحكومة تتلخص فيما يلي (المرصد الحكومي):

١ـ مكافحة الفساد الإداري والمالي.

٢ـ معالجة ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل للشباب من الجنسين.

٣ـ دعم الفئات الفقيرة والهشة ومحدودي الد خل من المواطنين

٤ـ إصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة والقطاع المصرفي ودعم القطاع الخاص.

٥ـ العمل بشكل عاجل على تحسين وتطوير الخدمات التي تمس حياة المواطنين.

محاور المنهاج الوزاري:

فيما يلي استعراض ثلاثة وعشرين محوراً يتضمنها المنهاج الوزاري ومن بينها محاور عدة في تمكين القطاع الخاص: -

أولا: الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر.

ثانياً: مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل

ثالثا: ملف النازحين وإعمار المناطق المحررة والأقليات

رابعا: معالجة أزمة الكهرباء

خامسا: قطاع الصحة

سادسا: قطاع الإعمار والخدمات البلدية

سابعا: مكافحة الفساد وهدر المال العام

ثامنا: الزراعة والموارد المائية

تاسعا: التجارة

عاشرا: الصناعة

حادي عشر: القطاع النفطي (قطاع التصدير، قطاع المصافي، قطاع الغاز قطاع البتروكميات، قطاع الخزن والتصريف، قطاع التوزيع)

ثاني عشر: القطاع المالي والمصرفي (إعادة هيكلة الموازنة، اعتماد رؤية حاكمة، تأسيس صندوق العراق للتنمية، ضبط المنافذ الحدودية، اصلاح النظام الضريبي والكمركي، وضع هدف لتخفيض نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية، إصلاح النظام المصرفي).

ثالث عشر: النقل والاتصالات
رابع عشر: التربية والتعليم
خامس عشر: الاستثمار
سادس عشر: السياحة
سابع عشر: السكان والتنمية
ثامن عشر: حقوق الإنسان وتمكين المرأة
تاسع عشر: العلاقات الخارجية
عشرون: المركز والإقليم
واحد وعشرون: أمن واستقرار العراق
الثاني والعشرون: تنفيذ المشاريع الإستراتيجية
الثالث والعشرون: التشريعات والإصلاحات السياسية (إذ يهدف المنهاج الوزاري لأعداد مشروعات قوانين)

- مشروع تعديل قانون انتخابات مجلس النواب
- مشروع قانون النفط والغاز.
- مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للقطاع الخاص.
- مشروع قانون الخدمة المدنية.
- مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مشروع قانون مجلس الاتحاد.
- إعداد مشاريع قوانين لعقد اتفاقيات إستراتيجية اقتصادية وتنموية مع الدول المتقدمة في العالم.

رابعا: البرنامج الحكومي ودوره في تمكين القطاع الخاص

البرنامج الحكومي: هو الإطار التنفيذي للمنهاج الوزاري، والذي يمثل خطة واقعية قابلة للتنفيذ من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة وبمسؤولية تضامنية لهيكل الحكومة بجميع مفاصله وتضمن البرنامج الحكومي وزارة التخطيط [١] على: -

١. المحاور: التي تحتوي على عناوين قطاعية لتصنيف مجموعة من الأولويات الإستراتيجية التي تلتزم الحكومة بتنفيذها ضمن المنهاج الوزاري.
٢. الأولويات: هي أهداف ذات أولوية قصوى تركز الحكومة على تنفيذها بأسبقيات ضمن المحور الذي تتفرغ منه.
٣. الإجراءات التنفيذية، تمثل مجموعة الخطط والبرامج أو المشاريع أو المبادرات أو الأنشطة المنفذة للأولية والتي تضعها الجهة المعنية بالتنفيذ.
٤. المستهدف الكلي: هو الترجمة الرقمية للمخرج النهائي للأجراء التنفيذي ويمكن أن يكون نسبة مئوية أو عدد.
٥. نسبة الإنجاز السنوية: للإجراء هي النسبة المئوية لإنجاز الوزارة لمستهدفاتها التي خططت لها خلال سنة (٢٠٢٣).
٦. نسبة إنجاز الـوزارات: لمستهدفات إجراءاتها التنفيذية في البرنامج الحكومي (المنجزة داخل البرنامج الحكومي فقط).
٧. المنجزة: عدد الإجراءات التنفيذية للوزارة في البرنامج الحكومي التي أنجزتها بشكل كامل خلال سنة ٢٠٢٣.
٨. أنجزت مستهدفها: هو عدد الإجراءات التنفيذية للوزارة في البرنامج الحكومي المستمرة التي أنجزت مستهدفاتها.
٩. الحيود: هي عدد الإجراءات التنفيذية للوزارة في البرنامج الحكومي التي لم تحقق مستهدفاتها خلال هذه السنة.
١٠. بدون مستهدف: عدد الإجراءات التنفيذية للوزارة في البرنامج الحكومي التي لم تضع الوزارة مستهدفات لها خلال هذه السنة.

نستعرض أهم المحاور والأولويات الخاصة بتمكين القطاع الخاص وأهم الإجراءات التنفيذية التي تم اتباعها من قبل الوزارات:

(١) جمهورية العراق/ مجلس الوزراء، البرنامج الحكومي التقرير السنوي الاول، نصف السنوي الثاني، كانون الثاني ٢٠٢٤.

جدول رقم (٨) اولويات واجراءات التنفيذية لكل وزارة[١]

الوزارة	المحور	الأولوية	الإجراء التنفيذي
وزارة التخطيط	محور الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر	توسيع دور القطاع الصناعي الخاص واعطاؤه الدور الرئيس لقيادة هذا النشاط ودعمه مالياً وتشريعياً للدخول في صناعات متطورة ذات قيمة مضافة عالية	إكمال مستمر لمجلس القطاع الخاص وتحويله من مؤقت إلى دائمي
		العمل علة تهيئة فرص العمل للشباب في القطاعين الحكومي والخاص لمعالجة البطالة وكذلك إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير القروض الميسرة ومتابعة مراحل تنفيذها وانجازها وتقديم المشورة والخبرات لضمان نجاحها وتشغيلها.	إعداد وثيقة خطة إستراتيجية لموائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل العراقية في القطاعين العام والخاص
	محور التشريعات والإصلاحات السياسية	مشروعات قوانين	مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ـ خططت الوزارة لإكمال هذا المشروع خلال ثلاث سنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٤). ـ جرى التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء لمعرفة نتائج دراسة القانون وأنجز القانون بالإضافة إلى دليل المشاركة وأرسل المشروع لمجلس الوزراء ومنها إلى مجلس النواب ثم جرى سحب المشروع من مجلس النواب الى مجلس الوزراء.

(١) التقرير نصف السنوي الثاني الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقية.

وزارة التخطيط	محور السياحة	دعم القطاع بالقرارات الحكومية اللازمة، وتشجيع القطاع الخاص بما يجعل العراق جاذباً للسياح وخاصة السياحة الدينية.	إعداد خطة ضمن مجلس القطاع الخاص بقطاع سياحي
وزارة التجارة	محور التجارة / تشجيع التصدير للمنتجات والسلع العراقية بتبسيط الإجراءات ودعم المصدرين بحوافز تشجيعية لتمكينهم من المنافسة الخارجية وزيادة الدخل القومي للعراق وتوفير المزيد من فرص العمل.	تشجيع الاستثمار وعدم الاعتماد على القطاع النفطي كلياً.	عرض الاستثمار من خلال الترويج للفرص الاستثمارية والأثر المتوقع منه تحقيق زيادة إيرادات الشركة ورفع مستواها الاقتصادي ومساندة ورفع دور شركات القطاع الخاص من خلال الفرص الاستثمارية وعقود الشراكة معهم والحفاظ على استقرار الأسعار في الأسواق المحلية لدعم كامل الشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود من خلال فتح منافذ تسويقية للبيع المباشر وبأسعار تنافسية مدعومة.
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	محور مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل	العمل علة تهيئة فرص العمل للشباب في القطاعين الحكومي والخاص لمعالجة البطالة وكذلك إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير القروض الميسرة ومتابعة مراحل تنفيذها وانجازها وتقديم المشورة والخبرات لضمان نجاحها وتشغيلها.	دعم المشاريع الصغيرة (صندوق الإقراض) وفق قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢.

وزارة الصناعة والمعادن	الصناعة	محور الصناعة	دعم وتنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالاستفادة من التجارب الناجحة المحلية والدولية بالتعاون مع المنظمات ذات العلاقة.	إقامة صناعات صغيرة ومتوسطة للقطاع الخاص.
وزارة الشباب والرياضة	محور التربية والتعليم		معالجة ظاهرة البطالة وخلق فرص العمل للشباب من الجنسين	
	محور مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل		العمل علة تهيئة فرص العمل للشباب في القطاعين الحكومي والخاص لمعالجة البطالة وكذلك إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير القروض الميسرة ومتابعة مراحل تنفيذها وإنجازها وتقديم المشورة والخبرات لضمان نجاحها وتشغيلها.	رفع قدرات الشباب وتمكينهم للحصول على فرص العمل وهي من الأوليات الخمسة للمنهاج الوزاري والأثر منه بناء وتعزيز مهارات العمل للشباب وزيادة حصيلتهم المعرفية والفنية بالأعمال والحرف.
		محور الصناعة	دعم وتنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بالاستفادة من التجارب الناجحة المحلية والدولية بالتعاون مع المنظمات ذات العلاقة	تنفيذ برنامج وطني لريادة أعمال الشباب لم يندرج المشروع ضمن أهداف التنمية المستدامة وأولوية مكافحة الفساد بسبب عدم صرف التخصيصات المالية للبرنامج الحكومي والأثر المتوقع منه تمكين الشباب في المجالات الخاصة والمتنوعة من خلال أنشطة مختلفة.

وزارة الصناعة والمعادن	محور الزراعة والموارد المائية	وضع خطة طويلة المدى لدعم الزراعة الحقلية ومشاريع الثروة الحيوانية وتنظيم الموارد المائية وادخال المكننة والتكنلوجيا بهذا القطاع بما يؤمن حاجة العراق الغذائية والصناعية والاستغناء عن الاستيراد	إكمال مشروع تأهيل وتشغيل معمل إنتاج وتصنيع الجرارت والحاصدات الزراعية / مدة الإنجاز أربع سنوات تنتهي سنة ٢٠٢٥ يمثل الإنجاز ٥٥٪ من تأهيل وتشغيل المعمل ويكون تشغيله عن طريق عقد مع القطاع الخاص أنجزت الوزارة بالكامل مستهدفاتها التخطيطية لهذه السنة والهدف توفير الجرارات الزراعية للمزارعين وتوفير العملة اللعبة عن طريق إنتاجها محلياً.
	محور مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل	العمل علة تهيئة فرص العمل للشباب في القطاعين الحكومي والخاص لمعالجة البطالة وكذلك إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير القروض الميسرة ومتابعة مراحل تنفيذها وانجازها وتقديم المشورة والخبرات لضمان نجاحها وتشغيلها.	مشروع إنشاء مدينة صناعية دوائية.
	الزراعة والموارد المائية	وضع خطة طويلة المدى لدعم الزراعة الحقلية ومشاريع الثروة الحيوانية وتنظيم الموارد المائية وإدخال المكننة والتكنلوجيا بهذا القطاع بما يؤمن حاجة العراق الغذائية والصناعية والاستغناء عن الاستيراد.	

الصناعة		وزارة الصناعة والمعادن
محور الحماية الاجتماعية ومكافحة المخدرات		وزارة الزراعة
رعاية الفئات الهشة وذوي الإعاقة من خلال تبني برامج خاصة ولاسيما الأرامل وكبار السن وتضمين أنشطة مناسبة لتأهيلهم وتمكينهم وتحسين أوضاعهم بعزة وكرامة وتوفير رعاية الخدمة للقاصرين.	إعادة تاهيل وتنشيط القطاع الصناعي الحكومي الخاص وتشغيل المصانع المتوقفة حالياً وبالشراكة مع القطاع الخاص (البجاد) للاستفادة من الطاقات المتاحة واستجلاب الخبرات المتطورة عالمياً	تفعيل مهام المجلس التنسيقي لقطاع الصناعة في العراق من خلال اعداد خطة تنفيذية لدعم القطاع الخاص.
دعم وتفعيل جمعيات المهندسين الزراعيين المتفرغين.	تأهيل وتشغيل المعامل المتوقفة وزيادة نسبة مساهمة الشركات العامة في دفع الرواتب بنسبة ٢٥٪ إضافة إلى ماكانت عليه سابقاً، إقامة صناعات صغيرة ومتوسطة للقطاع الخاص	إعداد خطة تنفيذية لدعم القطاع الخاص

وزارة الاتصالات	محور النقل والاتصالات	إعادة النظر بقطاع الاتصالات وتشجيعه وتطويره بما يحسن الخدمات للمواطنين ورافد لخزينة الدولة ومجال كبير لتشغيل العمالة العراقية. (	إنشاء وتسويق شبكات النفاذ الضوئي إلى المنازل مشاريع (FTTH)،) تعظيم الموارد عن طريق الاستثمار في العقارات والمباني العائدة للوزارة وشركاتها بمشاريع خدمية واجتماعية تسهم في تقليل البطالة (. ـ قيام الشركة المساهمة بتنفيذ المشاريع التي تحسن الخدمات وتقليل الكلف على المواطنين وتطوير الكوادر وتشغيل الطاقات العاطلة.
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	محور مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل	العمل علة تهيئة فرص العمل للشباب في القطاعين الحكومي والخاص لمعالجة البطالة وكذلك إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير القروض الميسرة ومتابعة مراحل تنفيذها وإنجازها وتقديم المشورة والخبرات لضمان نجاحها وتشغيلها.	دعم المشاريع (صندوق الإقراض) وفق قانون رقم (١٠ لسنة ٢٠١٢) خططت الوزارة لإنجازها هذا المشروع خلال (٣) سنوات من (٢٠٢٣-٢٠٢٥).

وزارة التربية	محور التربية والتعليم	- الاهتمام بمشكلة الأبنية المدرسية اهتماماً خاصاً وعد معالجتها مشروعاً وطنياً واستثمار جيد للقطاع الخاص وتنفيذ أكبر عدد من الأبنية المدرسية.	استكمالاً لمشروع الوزارة رقم (١)، قامت الوزارة بوضع خطة لإنجاز الإجراءات المطلوبة خلال فترة عمل الحكومة، وقد تمكنت من تحقيق المستهدف في النصف الأول من هذه الفترة، ومع ذلك، تم تسجيل انحراف في النصف الثاني نتيجة استنفاد مبلغ الاحتياط بعد بدء لجان الاندثار مهامها، وتشمل هذه المهام متابعة الأعمال المتروكة منذ عدة سنوات، بالإضافة إلى دراسة الواقع الحالي للأعمال المُنجزة وتقييم مدى تعرضها للاندثار.
	التركيز على برامج بناء قدرات الهيئات التعليمية والإدارية في المؤسسات التربوية والجامعات وإناطة مهمات إدارتها إلى قيادات إدارية تنماز بالقدرة والكفاءة بعيداً عن الحزبية والمحاصصة	دعم ورعاية التعليم الاهلي العام والعالي مع تامين توافر معايير الجودة والرصانة العلمية ترتقي بالمستوى الأكاديمي للجامعات العراقية	في إطار بوابة التعليم الرقمي، وضعت الوزارة خطة شاملة خلال فترة عمل الحكومة تهدف إلى حصر جميع الخدمات التعليمية والرقمية، بالإضافة إلى الكتب التفاعلية، ومع ذلك، لم تتمكن الوزارة من تحقيق الأهداف المحددة للفصول الأربعة بسبب عدم حصولها على التخصيصات المالية المطلوبة، ويتضمن هذا الإجراء تنفيذ مشروع واحد فقط.
وزارة الثقافة والسياحة والآثار	محور السياحة	دعم القطاع بالقرارات الحكومية وتشجيع القطاع الخاص بما يجعل العراق جاذباً للسياح وخاصة السياحة الدينية	برنامج إجازات منح إقامة فندق سياحي. برنامج منح إقامة مطعم سياحي برنامج إقامة مقهى برنامج إقامة شركة سفر برنامج منح إقامة قاعة

الخاتمة:

في الختام لا بد من الإشارة إلى ضرورة الاستثمار في المفاصل الأساسية في الاقتصاد الوطني وترك الحلقات الثانوية للقطاع الخاص للاستثمار فيها بحرية واسعة وفقًا لمعطيات السوق الداخلية والخارجية، إذ إنّ القطاع الخاص يعاني من سياسة الإغراق بالسلع المستوردة التي جعلت معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على المنافسة في السوق.

الاستنتاجات:

١. على مدى العقود الماضية يعاني القطاع الخاص من سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي بحكم السياسات الاقتصادية التي تنصب على رعايته باعتباره القطاع الأهم في الاقتصاد.
٢. هناك معوقات تعترض تنشيط القطاع الخاص في العراق ينبغي معالجتها لتطوير قابلياته وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
٣. هناك العديد من الخصائص والإمكانات التي يمكن الاستفادة منها واستثمارها بهدف تعزيز النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، ويشمل ذلك زيادة فرص التوظيف، وتخفيف العبء المالي على الحكومة في مجال الاستثمارات، مع تشجيع القطاع الخاص على تولي تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
٤. ضرورة إتباع سياسات اقتصادية جديدة تساهم في إقامة الشراكات بين القطاع العام والخاص وإقامة المشاريع الناجحة بدل مشاريع الشركات العامة التي تعاني انخفاض إنتاجيتها وتدني مستويات الربحية
٥. غياب السياسات العامة والإستراتيجيات عن الواقع التنفيذي لتحسين بيئة ومناخ الاستثمار في العراق للنهوض بواقع القطاع الخاص.

التوصيات:

١. تمكين القطاع الخاص في إقامة المشاريع الاستثمارية من خلال تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تمكنه من ذلك والتحول التدريجي للحكومة نحو المشاريع الخدمية أو المشاريع ذات الربحية القليلة.

٢. تذليل المعوقات التي تعترض طريق القطاع الخاص نحو زيادة نشاطه الاستثماري بما يساهم في زيادة فرص التوظيف والناتج المحلي الإجمالي.

٣. استثمار طاقات القطاع الخاص المادية والخبرات من اجل إقامة تغيير في هيكلية الاقتصاد العراقي والاتجاه نحو القطاعات غير النفطية.

٤. إعداد سياسات عامة وغطاءاً قانونياً يساهم في إقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يحقق زيادة في إنتاجية هذه المشاريع وزيادة الموارد المالية المتحققة منها.

٥. ضرورة وضع السياسات العامة والإستراتيجيات التي أعدت لتطوير القطاع الخاص موضع التنفيذ والحرص من قبل الحكومة على تحسين بيئة ومناخ استثمار في العراق للنهوض بواقع القطاع الخاص.

المصادر:

١. تقرير الاقتصاد العراقي أذار ٢٠٢٣، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية.
٢. (جمهورية العراق/ مجلس الوزراء، البرنامج الحكومي التقرير السنوي الأول، نصف السنوي الثاني، كانون الثاني ٢٠٢٤).
٣. التقرير النصف سنوي الثاني الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقية.
٤. (مشاركة القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة) UNDP الخامس كانون الاول ٢٠٢٢.
٥. برنامج الأمم المتحدة في العراق (UNDP).
٦. حسين، فرح ضياء، (٢٠٢١)، أنواع السياسات العامة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، السنة ٤٧، العدد ٧٠.
٧. خضر، مجد، (٢٠١٦)، مفهوم القطاع الخاص، موضوع أكبر موقع عربي بالعالم.
٨. وكالة الاقتصاد نيوز - القطاع الخاص في العراق، تحديات، سياسات، وحلول).
٩. خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨، وزارة التخطيط، أيار / ٢٠٢٤
١٠. وكالة الانباء العراقية ٢٠٢٤/١٠/٤.
١١. الزبيدي، حسن لطيف والشمري، علي طالب جياد، (٢٠٢١)، دور القطاع الخاص العراقي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ١٧(٤).
١٢. الموقع الرسمي لوزارة التخطيط
١٣. الموقع الرسمي للمفوضية العليا للانتخابات المستقلة.
١٤. الموقع الرسمي البنك الدولي.
١٥. زعلوك، ع.، & عادل. (٢٠٢٢). الإستراتيجيات الكبرى في مجال السياسة الخارجية: دراسة تأصيلية في المفاهيم والصور والطبيعة الديناميكية. مجلة السياسة والاقتصاد، ١٧(١٦)، ٣٧٩-٤١٢.

١٦. شراك، محمد حسين، فرطاس، & فتيحة (٢٠٢٤). الابتكار والتكنولوجيا الرقمية وأهميتها في المؤسسات الناشئة. Journal of Economic Geography، ١(٢)، ٩٣-١٠٨.
١٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاستعراض السنوي للأهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٣، القطاع الخاص واهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.
١٨. المرصد الحكومي https://www.gop-iraq.org/promise_officials
١٩. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ١٩، عدد ٧

المحور الثالث
آليات النهوض بالقطاع الخاص وفق الإستراتيجيات والمساعي الوطنية

الدكتور عمار جعفر مهدي العزاوي
وزارة التخطيط

يعد القطاع الخاص من القطاعات المهمة في الاقتصاد عموما، فبهذا القطاع تستطيع الدول أن تساعد القطاع الحكومي في رفد عمليات التنمية والتمكين الاقتصادي الداخلي، هذا بالإضافة إلى دوره المهم في تعزيز المستوى المعيشي للفرد ورفع مستوى الأداء الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية، وعلى الرغم من الأهمية هذه فإن هذا القطاع يعد من القطاعات المنهكة في الاقتصاد العراقي والذي عانى على مر عقود متتالية من ضعف الدعم والأداء محليا، نتيجة الوضع الأمني والسياسي الذي مر به هذا البلد وطبيعة السياسة العامة لأنظمة الحكم السابقة التي كانت لا تعطي الدور الكبير لهذا القطاع في تولي عملية التنمية أو المساهمة في إدارة اقتصاده .

وعليه فان مشكلة هذه الدراسة تنطلق مما يعانيه هذا القطاع من تراجع في مستوى أدائه محليا، ومحاولة التعرف على طبيعة التحديات التي يواجهها وفرص النهوض وفق السياسات والإستراتيجيات المحلية التي يمكن أن تعالج واقعه المتردي، وبذلك ستحاول هذه الدراسة الإجابة على عدة اسئلة مهمة وهي كما يلي:

١. ما هو مفهوم القطاع الخاص ومفهوم الإستراتيجية؟
٢. ما هو واقع القطاع الخاص وفق البيانات والإحصاءات الوطنية؟
٣. ما هي تحديات هذا القطاع؟
٤. ما هي أبرز السياسات والإستراتيجيات الوطنية التي تعالج واقع هذا القطاع؟

وبالتالي فان فرضية الدراسة تذهب نحو: إن القطاع الخاص في العراق قد عانى من واقع متردي نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدها هذا البلد، والذي دفع بالأخير بعد عام ٢٠٠٣ وبداية التحول السياسي والاقتصادي فيه إلى وضع مجموعة من الإستراتيجيات والسياسات التي تتناول تطوير هذا القطاع وتنميته والتي كانت لها اليات يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التغيير الإيجابي فيه.

وأخيرا وليس آخرا فإن هذه الدراسة ستتناول البحث بالاعتماد على هيكلية منهجية في ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتطرق إلى الإطار النظري للموضوع من حيث البعد التاريخي للقطاع الخاص ومفهومه ومفهوم الإستراتيجية، في حين المبحث الثاني يغور في واقع القطاع الخاص إحصائيا وأبرز التحديات التي يواجهها، فيما يأتي المبحث الثالث والأخير في استعراض أبرز الإستراتيجيات والخطط الوطنية مستندا إلى نموذجين للنهوض بواقع هذا القطاع.

اولاً: الإطار النظري والمفاهيمي

سيركز هذا المبحث على الإطار النظري والذي يتناول جانبين، الأول الإطار التاريخي للقطاع الخاص محليا، والثاني يركز على أبرز المفاهيم للبحث وهو مفهوم القطاع الخاص ومفهوم الإستراتيجية بصورة عامة وفق التعريفات المتداولة.

١. نظرة تاريخية للقطاع الخاص محلياً

عرف العراق القطاع الخاص بمفهومة الحديث في القرن التاسع عشر خلال فترة الإصلاحات التي قام بها الوالي العثماني (مدحت باشا) ١٨٣١ - ١٩١٣، إذ اتبعت الحكومة آنذاك منطق الاقتصاد الحر وتطبيق آليات اقتصاد السوق[١]، وبعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ كانت هناك فرصة حقيقية لتطوير القطاع الخاص محليا وبناء سوق منتج إذ أن العوائد النفطية الواردة من الريعية النفطية حتى الخمسينيات من القرن المنصرم لم تكن ذات تاثير سلبي على نمو القطاع الخاص، ففي عام ١٩٥٦ كانت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٨٠٪ و ٥٠٪ من تكوين رأس المال الثابت، وبلغت عدد الشركات الخاصة حوالي (٢٢٥) شركة خاصة بعد أن كانت (٢٧) شركة فقط عام ١٩٢٩[٢].

تم تحقيق شراكة فعالة مع القطاع الخاص بعد ١٩٥٨/٧/١٤، إذ بدأت العملية باستيراد

(١) منتهى زهير حسن، اليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣، مجلة الدنانير، العدد ٢١، (جامعة ديالى: كلية الادارة والاقتصاد)، ٢٠١٨، ص٢٧١.

(٢) عدنان حسين الخياط، نحو تفعيل اليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الصناعي الخاص في العراق، مجلة وارث العلمية، المجلد ٣، عدد خاص، (كربلاء: جامعة وارث الانبياء)، ٢٠٢١، ص٦٠١.

وتشغيل ١٧ مصنعًا كبيرًا لاستيعاب الفائض من الإنتاج الزراعي والحرفي، وتوفير المواد الأولية وشبه المُصنّعة التي يحتاجها القطاع الخاص بدلاً من استيرادها، كانت هذه الخطوة البداية الصحيحة للتعاون وخلق الشراكة بين القطاعات الوطنية المنتجة في العراق، ومع ذلك، تعرضت لأول انتكاسة عام ١٩٦٤ مع القرارات المتسرعة للتأميم التي اتخذتها الحكومة آنذاك، والتي أممت الشركات والمصانع الخاصة الناجحة وألحقتها بجهاز الدولة المثقل أصلاً، والضعيف إداريًا وصناعيًا، كما أثرت الحرب العراقية الإيرانية على إيرادات النفط وقللت قدرة الحكومة على تغطية خسائر القطاع العام، مما أدى إلى تبني فكرة التسيير أو التمويل الذاتي للشركات الحكومية، إذ تُدفع رواتب العاملين من أرباح المنتجات، ورغم تحقيق هذه الفكرة بعض النجاح، إلا أن سوء الإدارة والتوظيف الإداري الزائد عن الحاجة حوّلا الموظفين إلى إداريين غير منتجين بدلاً من عمّال يطورون الإنتاج، مما أدى إلى خسائر غطّتها الحكومة بمعونات إضافية، ومع كل تلك الأخطاء استمرت القطاعات الاقتصادية العراقية العامة والخاصة والمختلطة بالعمل والإنتاج[١].

وبعد تراجع دور القطاع الخاص بشكل كبير خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حاولت الدولة إعادة تنشيط هذا القطاع عبر خصخصة بعض المشاريع عام ١٩٨٧، وأصدرت قانون الاستثمار رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ والقانون التجاري لعام ١٩٨٩. هدفت هذه التشريعات إلى تشجيع القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في النشاط التجاري، وتوسيع الفرص المتاحة أمام الوكالات التجارية والوسطاء التجاريين للإسهام في عملية التنمية، ومع ذلك، لم يتحقق الدور المرجو والمتوقع لهذا القطاع حتى نهاية القرن العشرين. [٢].

(١) مقال بعنوان: مفهوم القطاع الخاص في العراق، على موقع السفير العربي، الشبكة العالمية للاتصالات الانترنت، تاريخ الدحول ٤٢٠٢/٣/٥١، على الرابط التالي: sptth://:ra/moc.ibararifassa/٧٧١٥٢/٩١٠٢/٤٠/١١

(٢) علي جابر عبد الحسين، هدى عبد الهادي عبيد، دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص في العراق بعد عام ٣٠٠٢، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٣، (جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد)، ١٢٠٢، ص٤٠٢. وينظر ايضا: منتهى زهير حسن، اليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق للمدة ٠٩٩١-٣١٠٢، مجلة الدنانير، العدد ٢١، (جامعة ديالى: كلية الادارة والاقتصاد)، ٨١٠٢، ص٣٧١.

تزايد الوضع سوءا بعد عام ٢٠٠٣ إذ شهد القطاع الخاص انهيار كبير في مستوى أدائه في السوق والواقع الاقتصادي المحلي، وكان ذلك واضحا من تسريحه لعدد كبير من العمال وانخفاض مستوى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذ اصبح شبه معدوم نتيجة اغراق السوق العراقية بعدد كبير من البضائع الأجنبية الداخلة عبر الحدود العراقية بصورة شرعية وغير شرعية وبأسعار تسويقية أرخص من الأسعار المحلية هذا بالإضافة إلى تدمر البنى التحتية محليا للقطاع الخاص والخدمات الأمر الذي أصبح من المستحيل أن يكون هناك دور وعملية إنتاجية لهذا القطاع، لهذا تعد فترة ما بعد حرب ٢٠٠٣ من أسوء المراحل التي مر بها القطاع الخاص في العراق من حيث سوء التخطيط والإدارة وانعدام الإستراتيجيات والتطوير وفقدان المبادرة بسبب سوء الوضع الأمني، وفي أدناه أهم سمات هذه المرحلة وكما يلي[١]:

- هروب رؤوس الأموال وذوي المهارة والخبرة من الصناعيين والمنتجين إلى خارج العراق مما أدى إلى زيادة الاستثمار لدول الجوار في الأراضي العراقية.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في القطاع الصناعي
- تدمير عدد كبير من منشآت القطاع الخاص، وخصوصًا المنشآت الصناعية
- ضعف دور الحكومة في الحماية والدعم والتمويل والتنمية لهذا القطاع بسبب تدهور الوضع الأمني.
- توقف مصانع وشركات أهلية كبيرة، وبات الاعتماد على الاستيراد الخارجي بشكل أساسي، فضلاً عن ضعف الاستثمار في البلاد[٢].

(١) فارس كريم بريهي، طيف عباس فاضل، دور سوق العراق للاوراق المالية في تنشيط القطاع الصناعي الخاص، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٤٢، العدد ٧٠١، (جامعة بغداد: كلية الادارة والاقتصاد)، ٨١٠٢، ص١٠٤ – ص٢٠٤.

(٢) مقال بعنوان: إهمال تنفيذي وتقصير تشريعي. العراق يَعدم «القطاع الخاص» بحبل التعيينات الحكوميّة، على الشبكة العالمية للاتصالات، تاريخ الدخول ٤٢٠٢/٣/٥١، على الرابط التالي: yadotdadhgab//:sptth. lmth.٥٢٨٥٤٣٢/swen

٢. مفهوم القطاع الخاص: الإستراتيجية

أ. القطاع الخاص: تتبنى الحكومة العراقية تعريف القطاع الخاص على أنه (ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني غير الخاضع لسيطرة الدولة المباشرة ويدار من أجل الربح)[١]، وعموما فإن القطاع الخاص جزء من اقتصاد الدولة المتعدد، ولفهم ذلك يمكن توضيح مفاهيم تلك الأجزاء وبضمنها القطاع الخاص وكما يلي[٢]:

- القطاع العام: وهو القطاع الذي تمتلكه الدولة بشكل كامل، وتفرض سيطرتها التامة على وسائل الإنتاج وإدارتها.
- القطاع المختلط: والذي تكون فيه ملكية وسائل الإنتاج مشتركة بين الدولة والأفراد والشركات من غير الحكومة.
- القطاع الخاص: والذي تكون فيه ملكية وسائل الإنتاج لأفراد وشركات من غير الحكومة ولا تسيطر عليها الدولة لكن تخضع للسياسات العامة للدولة.

ولفهم المقارنة بصورة أكبر بين القطاع العام والخاص، يمكن القول : بأن القطاع العام Public Sector هو الجانب الذي يضم كافّة الشركات والمؤسسات التي تعد ملكيتها أو سيطرتها خاضعةً لحكومة الدولة، مما يعني إمكانيّة الحكومة تنفيذ السلطة أو السياسة العامة في التعامل مع إجراءات وعمليات هذه الشركات، وترتكز أهداف القطاع العام على تحقيق المنفعة لكافّة أفراد المجتمع، والحرص على المصلحة العامة بشكلٍ مطلق، كتقديم خدمات البنية التحتيّة ورعاية العمليّة التعليميّة والجانب الصحيّ في الدولة، بالإضافة إلى محاولة تطبيق إستراتيجيات من شأنها تحقيق النمو الاقتصاديّ للدولة، بينما يشير مفهوم القطاع الخاص Private Sector إلى جزء من الاقتصاد يديره الأفراد أو المستثمرون والشركات الخاصة داخل الدولة، ويعد الهدف الأساسيّ لإنشاء هذه الشركات تحقيق الأرباح والمكاسب من خلال الاستفادة من العملاء أو الأفراد المتواجدين على أرض تلك الدولة، ويشمل هذا القطاع كافّة الشركات الربحيّة التي لا

(١) حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق: مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، ط١، (بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية)، ١٢٠٢، ص٧. وللمزيد بالإمكان الاطلاع على استراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠٢٤-٢٠٣٠، وزارة التخطيط العراقية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية.

(٢) ثناء عبد الجبار خلف، امل علي محسن، سبل الارتقاء بالشركة بين الوحدات البحثية في هيئة التعليم التقني والقطاع الخاص، مجلة الاستاذ، المجلد الاول، العدد ٤٠٢، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية)، ٢٠١٣، ص٣٦٥.

تمتلكها الحكومة ولا يوجد لها نسبة مساهمة فيها، كالجمعيات الخيريّة والمنظمات غير الربحيّة، ومن الممكن إنشاء شركات القطاع الخاص من خلال البدء بذلك من الصفر أو من خلال خصخصة مؤسسات القطاع العام[١].

ب. الإستراتيجية: بشكل عام، تمثل الإستراتيجية علماً واسعاً يتجاوز حدود بناء القوة أو تحديد كيفية توظيفها. فقد أصبحت عملية شاملة تبدأ بالفكر وتنتهي بالفعل، معتمدة على درجة عالية من التعقيد والتشابك، والتفاعل بين المتغيرات المؤثرة المختلفة ،[٢]، ولا يخطأ من يرى أن الإستراتيجية بمفهومها التقليدي لم تعد في تاريخنا المعاصر تهتم بإدارة الأعمال العسكرية وحدها، بل ظهرت لها مجالات متعددة، والتي اعتمدتها كأساس في تحديد وسائل الوقاية من المشاكل والأزمات بمختلف أشكالها، وتاريخيا كان لاكتشاف الأسلحة النووية الدور الحاسم والفعال في تطوير مفهوم الاستراتيجية عموما وايجاد مفهوم جديد لها، بعد أن كانت الحرب هي العنصر الفاصل بين الفشل والنجاح في الدولة[٣].

ويعرف (كارل فيليب كوتليب فون كلاوزفيتز) مؤسس المدرسة البروسية في كتابه (فن الحرب) الإستراتيجية من الناحية العسكرية على أنها (استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب)، أما (هيلموت فون مولتكه) فقد عرف الإستراتيجية بفن السَوق على أنها (إجراء الملائمة الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الحد المطلوب)[٤].

أما مفهوم الإستراتيجية من الناحية الاقتصادية، وبوصفها خطة تنموية اقتصادية [٥]،

(١) مقال بعنوان: ما الفرق بين القطاع العام والقطاع الخاص؟ على الشبكة العالمية للاتصالات الانترنت، تاريخ الدخول ٦١-٣-٤٢٠٢، على الرابط التالي: sptth://:moc.dawwuor/

(٢) منعم العمار، محاضرات ألقيت على طلبة قسم الاستراتيجية المرحلة الثانية في مادة مبادئ التحليل الاستراتيجي، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، للسنة الدراسية، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

(٣) الجنرال اندريه بوفر، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية، ط٣، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٨م، ص (٢٧-٣٧).

(٤) عمار حسين صادق الخالصي، المفهوم العسكري والسياسي لمصطلح الاستراتيجية: دراسة نظرية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤٤، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، ٢٠٢٢، ص٩.

(٥) جمال داوود سلمان وظاهر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، ط١، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٨٩م، ص١١.

فقد برز مع بداية التفكير بالتخطيط الاستراتيجي في النشاط الاقتصادي على يد العالم النرويجي كريستيان شونهيدر من خلال بحث نشره عام ١٩١٠م. ومنذ ذلك الحين، مر المفهوم بمراحل تطور متعددة، حيث حظي باهتمام علمي متزايد خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلى أن توسع نطاق استخدامه ودخل مجالات أخرى في سبعينيات القرن الماضي.

ويعرف التخطيط الإستراتيجي على انه: (عملية متكاملة)[١] وهو خطة عمل شاملة طويلة المدى تحدد أسلوباً و مساراً لبلوغ أهداف طويلة الأجل باستخدام الموارد المتاحة[٢]، ويعد التخطيط الإستراتيجي ذو علاقة جوهرية بالإستراتيجية بشكل عام، فإذا كانت الأصول التاريخية للإستراتيجية ترتبط بالتفكير لكسب المعارك، فلا بد أن يكون التخطيط الإستراتيجي هو أحد أبعاد و أركان ذاك التفكير، وفي الوقت المعاصر دخل التخطيط الإستراتيجي مراحل و جوانب مختلفة، إذ لم يقتصر على الجوانب العسكرية أيضا وإنما جوانب اقتصادية إدارية وسياسية وإلى غيرها من مجالات العمل بها [٣].

٣. واقع القطاع الخاص في العراق

انطلاقا من محاولة فهم أي ظاهرة أو متغير معين في بيئة معينه يفترض التعرف على واقعها، جاء هذا المبحث للتعرف على واقع القطاع الخاص وفق البيانات والإحصاءات الوطنية التي تكون أفضل مرآة عاكسة لواقعه الحقيقي، ومن ثم سيحاول هذا المبحث التعرف على أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع على الصعيد المحلي.

أ. واقع القطاع الخاص وفق البيانات الإحصائية

تعرض القطاع الخاص على مدى السنوات المنصرمة إلى صدمات قوية، جعلته يستثمر في الأنشطة ذات الربح السريع والتي تكون مدة الاسترداد فيها لرأس المال

(١) مصطفى محمود، دليل التفكير الاستراتيجي واعداد الخطة الاستراتيجية، ط١، الاسكندرية، الدار الجامعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢م، ص٥٢.

(٢) (٨٥) د. محمد متولي، التخطيط الاستراتيجي في مكافحة جرائم الارهاب الدولي دراسة مقارنة، ط١، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٦م، ص١٥.

(٣) (٩٥) علي فارس حميد، التخطيط الإستراتيجي للأمن القومي العراقي بعد ٢٠٠٣، ط١، بغداد، مكتبة العراق للطباعة والنشر، ٢٠٠٩م، ص (٥١-٦١).

قصيرة، ويغلب عليه صفة العمل الفردي ويعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي الأمر الذي جعله ضعيف وغير قادر على المنافسة تجاه السلع المستوردة من الخارج ليظل قطاعاً ذي دور هامشي في مجمل الأداء الاقتصادي، يقابله استمرار تنامي حجم القطاع العام[1]، إذ ما زال القطاع الخاص يعاني من تراجع كبير في مستوى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر الأكثر وصفاً ودقة لمستوى أداءه محليا، وبالمقابل نلاحظ وفق البيانات المشار اليها أدناه أن القطاع العام مستمر في هيمنته على الاقتصاد والناتج المحلي الإجمالي، مع استمرار التراجع في أداء القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة.

شكل رقم (1) نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة 2012-2022

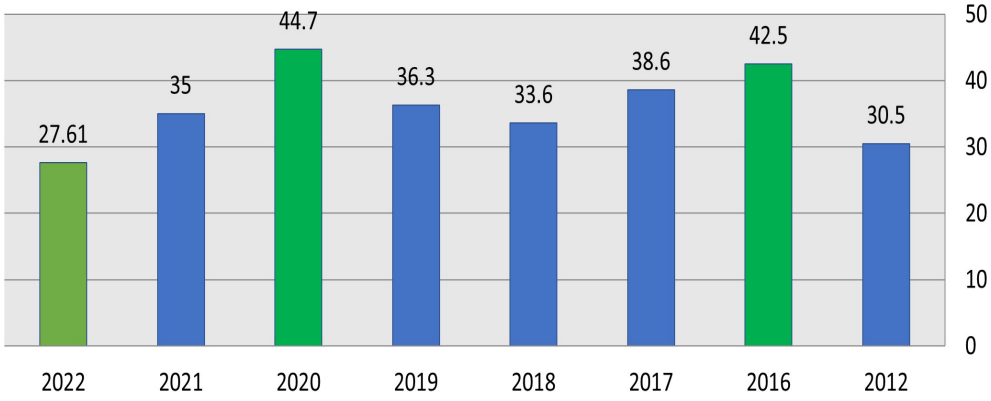

المصدر: وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، مديرية الحسابات القومية، ٢٠٢٤.

وبشكل عام إن الحديث عن القطاع الخاص يفترض الخوض في غمار مجالين أساسيين وهما المنشآت الصناعية الصغيرة والمنشآت الصناعية الكبيرة التي تعد أنموذجا لفهم واقع عمل هذا القطاع مقارنةً بالقطاعات الأخرى التجارية والزراعية وغيرها، وكما يلي:

(١) (٠٦) نقلا عن: تقرير الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط العراقية، ٣٢٠٢، ص٨٤ – ص٩٤.

ب. المنشآت الصناعية الصغيرة

من خلال مطالعة البيانات اللاحقة في الأشكال البيانية والجدول نلاحظ أن هناك تقدم ملحوظ في مستوى عمل هذه المنشآت خلال الآونة الأخيرة والذي يمكن أن نتلمس ذلك من خلال بيانات المؤشرات التي تتناول عدد من هذه المنشآت ومستوى الإنتاج الخاص بها، مع العلم أن هناك تراجع طفيف في عددها ومستوى إنتاجها خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٨، الأمر الذي يعود إلى عدة أسباب والتي في مقدمتها جائحة كورونا وتدمير عدد كبير من هذه المنشآت خلال عمليات التحرير من عصابات داعش الإرهابية، إذ أسهم السببان المذكوران سابقًا في إغلاق وتوقف عدد كبير من المنشآت والمصانع، مما أدى إلى تفسير الانخفاض في مستوى الإنتاج خلال تلك الفترة.

جدول رقم (٩) المؤشرات الرئيسية للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق للأعوام ٢٠١٤-٢٠٢١[1]

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠٢١
عدد المنشآت الصغيرة	٩٠٨١٢	٠٨٤٢٢	٦٦٩٥٢	٦٥٨٧٢	٧٤٧٥٢	٧٤٢٦٢	٢٧٧٦٢
معدل عدد العاملين	٢٧٢٤٨	٧٥١٧٦	٠٢٩١٨	٤٤٦٣٩	٥٧٣٣٨	٣٦٦٦٨	٤٩٨٠٩
مجموع الأجور والمزايا (مليون دينار)	٢٦٧٩٥٢	٢٩٤١٦٢	١١١٣٣٣	٢١٤٤٠٣	١٠٨٨٩٢	٨٠٩٥٨٢	٣٩٨٠٦٣
مجموع قيمة الإنتاج (مليون دينار)	٠٨٩٤٢٩١	٨٦٩٣٢٨١	٥١٩٩٧٠٢	٠٣٣٦١٠٢	٩٨٢٩٣٩١	٩٥٥١٥٧١	٠٩٨٩١٥٢
قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون دينار)	٠٧٤٢٣٩	٤٥٧٨٧٩	٩١٥٦٢٠١	٥٩٤٨٠٠١	٩٧٢٧٢٠١	١٣٨٥١٩	٠٣٢٠٣٤١

(١) تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة، (وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء)، ١٢٠٢، ص٥. وكذلك: تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة، (وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء)، ٥١٠٢ ص٧.

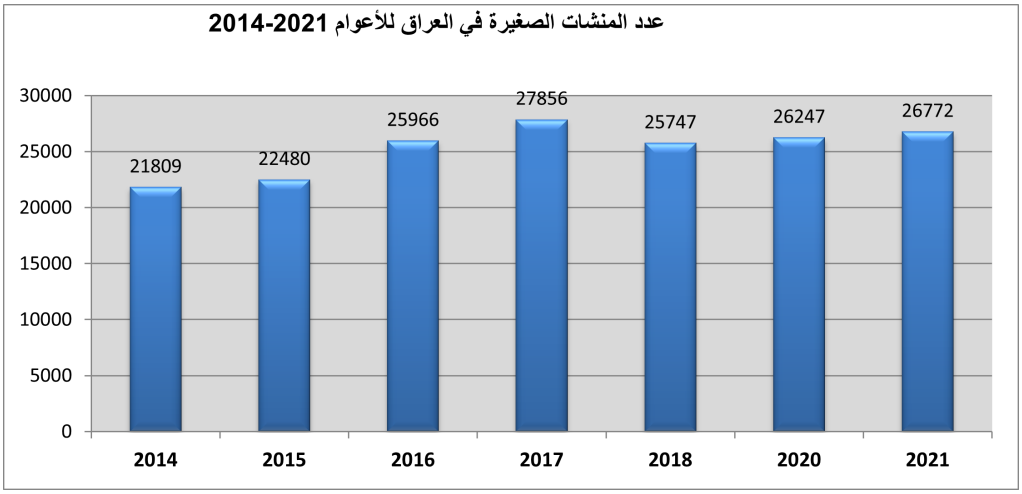

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (١).

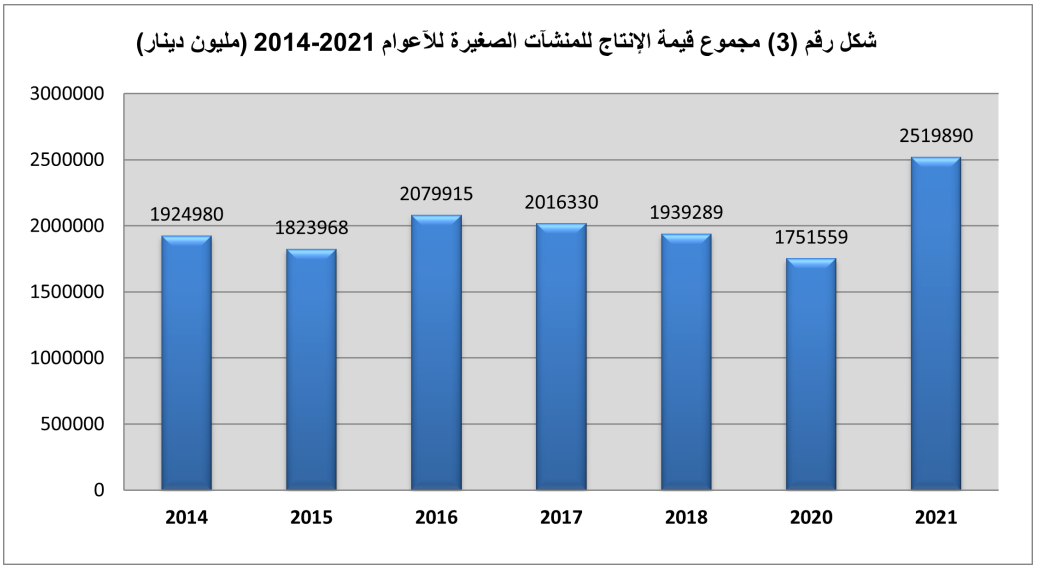

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١)

ج. المنشآت الصناعية الكبيرة

لم تشهد هذه المنشآت اختلافاً كبيراً عن المنشآت الصغيرة، فكما ملاحظ في البيانات اللاحقة أن هناك تقدم ملحوظ في عدد المنشآت خلال الفترة الأخيرة، مع تراجع في أغلب المؤشرات خلال الأعوام التي صاحبت انتهاء عمليات التحرير وكما مبين في البيانات أدناه.

جدول رقم (١٠) المؤشرات الرئيسية للمنشآت الصناعية الكبيرة للأعوام ٢٠١٢-٢٠٢١ [1]

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠٢١
عدد المنشآت الكبيرة	٦٥٧	٦٥٧	٦٤٦	٦٠٠	٥٦٦	٥٥١	٦٠٠	٦٨٢	٧٨١
معدل عدد العاملين	٢٠١٢٥٤	١٧٥٩٢٢	١٣٤٨١٨	١٢٩٠٢٤	١٠٩٥٧٤	١١١٣٧٤	١١٤٧٦٢	١١٢٤١٤	١١٥٨٦٩
مجموع الأجور والمزايا (مليار دينار)	٢١١٤	٢٠٩٥	١٥٧٤	١٤٤٧	١٢٤٧	١٤٣١	١٤٤٩	١٣١٣	١٤٦٧
مجموع قيمة الإنتاج (مليار دينار)	٥١٦٥	٥٥٧٤	٤٢٧١	٥٤٦٩	٤٩٦٩	٥٩٩٨	٧١٩١	٦٢٩٤	٨٢٢٩
قيمة مستلزمات الإنتاج (مليار دينار)	٢٥٦٩	٢٨٨٠	٢٢٩٢	٣٠٤٢	٢٨١٠	٣٤٨٩	٣٨٦٧	٣٤١٦	٤٢١٣
قيمة المبيعات (مليار دينار)	٤٦٧٦	٥١٠٠	٣٩٢٠	٥٢٣٣	٤٥٣٥	٥٦٥٧	٦٧٧٠	٥٧٨١	٧٦٤٤

(١) تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٦، ص٥. وكذلك: تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة، الجهاز المركزي للإحصاء،٢٠١٢، ص٦.

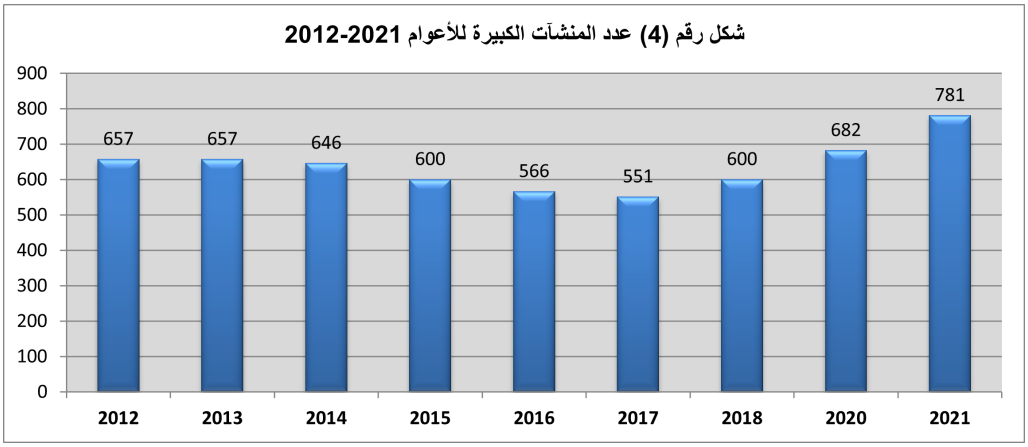

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (٢)

٤. تحديات القطاع الخاص محلياً

تتنوع التحديات التي تواجه هذا القطاع إلى جوانب عدة، لكن إذا ما أردناه التعرف عليها في سياق السياسات والإستراتيجيات الوطنية، فلا بد من الإشارة إلى أن خطة التنمية الوطنية بوصفها إستراتيجية قد حللت واقع القطاع الخاص في العراق وحددت ثلاثة عشر تحدي يواجه هذا القطاع يمكن إيجازها في أدناه وكما يلي [١]:

١. تداعيات المتغيرات الداخلية والخارجية على الاقتصاد العراقي خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٨ وأثـره في انهيار أسعار النفط وتداعيات تمدد العمليات والجماعات الإرهابية والدمار المصاحب لعملية التحرير والخسائر والأضرار.
٢. ضعف التخصيصات الاستثمارية التنموية في الموازنة العامة للدولة.
٣. الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي الريعي.
٤. تراجع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت وتوفير فرص التشغيل وتمويل الاستثمارات.
٥. ضمان مساهمة القطاع الخاص بتمويل ٤٠٪ من استثمارات خطة التنمية الوطنية.
٦. تخلف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على الاستجابة للتحديات التي تفرضها

(١) نقلاً عن: خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨، ص٥٨ – ص٧٨.

المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

٧. ضعف صياغة السياسات المرسومة والتلكؤ في تنفيذ ما يتم إقراره منها مع غياب تام للسياسات الوقائية وضعف الجودة التنظيمية.

٨. ضعف فاعلية وجدوى السياسات المرسومة وتضارب وتخبط القرارات المتخذة وما ترتب على ذلك من ضعف الاتساق بين السياسات الكلية في العراق.

٩. تلكؤ عملية الإصلاح الاقتصادي.

١٠. عدم الإيفاء بالمسؤوليات والالتزامات والأدوار الانتقالية للحكومة والقطاع الخاص والتي كان ينبغي الإيفاء بها خلال مرحلة ٢٠١٤-٢٠١٧.

١١. عدم تنفيذ حزمة الإجراءات والسياسات الهادفة إلى دعم القطاع الخاص المعدة من فريق الخبراء الوطني الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٩ عام ٢٠١٥.

١٢. معوقات تحقق حوكمة القطاع الخاص في العراق والتي في مقدمتها عدم وجود رؤية واضحة للقطاع الخاص في العراق وغياب إطار عمل واضح للدولة ينظم الشراكة بين القطاع الخاص والعام.

١٣. عدم وجود حلول واقعية للمشاكل التي تواجه هذا القطاع من قبل الجهات المخططة والراسمة للسياسات.

هذا ومن جانب آخر، يركز بعض الباحثين على إنه يمكن إيجاز تحديات القطاع الخاص بالتخلف التنظيمي والتقني وضآلة المبادرات الخلاقة وضعف روح الريادة وقيمة العمل المنتج وعدم تبلور أنماط السلوك الملائمة للتنمية الاقتصادية بصفة عامة، والصناعية منها على وجه الخصوص، إذ لم يحصل تقدم واضح في إعادة هيكلة المنشآت الاقتصادية العامة، هذا بالإضافة إلى أنه لا زالت سياسة الإغراق هي المهيمنة على السوق العراقية على الرغم من إجراءات وزارة التخطيط المتعلقة بفحص السلع من دول المنشأ، وما زالت البنى التحتية المدمرة وغير الكفوءة تقف كعائق أمام نجاح وتنفيذ المشاريع، فخدمة الكهرباء سببا رئيسيا في غلق عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال[1].

(١) محسن حسن علوان المعموري، سبل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٦، العدد ٢١، (جامعة الانبار: كلية الادارة والاقتصاد)، ٤١٠٢، ص٣٣١-ص٤٣١.

ثانياً: استعراض الإستراتيجيات الوطنية تجاه تمكين القطاع الخاص إستراتيجية تطوير القطاع الخاص (خطة التنمية الوطنية أنموذجاً)

يكرز هذا المبحث على عرض لأهم الإستراتيجيات التي تستهدف تطوير القطاع الخاص محلياً، إذ أن هناك دراسات وسياسات عديدة تتناول هذا القطاع، لكن أبرز الإستراتيجيات التي صيغت بعد عام ٢٠٠٣ هي إستراتيجيتان، الأولى هي إستراتيجية تطوير القطاع الخاص والثانية هي خطة التنمية الوطنية، وقد تم التركيز على هذين النموذجين كون الأولى كإستراتيجية متخصصة مركزة على هذا القطاع بوصفها هدف إستراتيجي لأنه مرتكز الاقتصاد العراقي الذي يمكن بعد توظيفه تحقيق التنمية الشاملة، في حين الثانية، والتي هي خطة التنمية الوطنية بوصفها إستراتيجية شاملة لجميع القطاعات، وفيه تتناول القطاع الخاص كقطاع مهم وبالموائمة مع القطاعات الأخرى عند وضع الأهداف الإستراتيجية فيها.

١. إستراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠

تعد إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق ٢٠١٤-٢٠٣٠ من أكثر الإستراتيجية الاقتصادية تخصصياً على المستوى المحلي، وعلى عكس خطة التنمية الوطنية التي تكون أكثر شمولية التي تتناول القطاعات الحيوية كافة، ومن ثم تفرد الخطة الأخيرة فصلا لهذا القطاع، أما هذه الإستراتيجية مدار البحث فهي متخصصة بصورة مباشرة نحو هذا القطاع والتي وضعتها الحكومة العراقية بعد سلسلة من الاستشارات المستفيضة من داخل الحكومة ومن ممثلي القطاع الخاص محليا والجهات التنموية الفاعلية في العراق، وقد تم تعميم المسودة الأولى لوثيقة الإستراتيجية عام ٢٠١٣ بوصفها نتاجا للشراكة بين هيئة المستشارين – مكتب رئيس الوزراء والوكالات المعنية من الفريق القطري للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)[1]، وقد تم تقسيم الخط الزمني لتنفيذ هذه الإستراتيجية إلى ثلاثة فترات زمنية أساسية، الفترة الاولى ٢٠١٤-٢٠١٧ والتي تقودها الحكومة

(١) إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق ٢٠١٤-٢٠٣٠، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٤، ص١.

العراقية والفترة الثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢ تكون بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والفترة الثالثة ٢٠٢٣-٢٠٣٠ تكون أدارة وقيادة عملية تطوير هذا القطاع حصراً لممثلية القطاع الخاص[١]، ولكن بالرغم من المخطط الزمني الذي تم وضعه فإن الواقع يشير إلى أنه ما زالت الحكومة إلى الآن خلال فترة التعاون المشترك بين الطرفين لتنفيذ هذه الإستراتيجية، فلا زالت الحكومة العراقية في مرحلة التأسيس لممثلية حقيقة لهذا القطاع وذلك بتأسيس مجلس تطوير القطاع الخاص والذي بدأت معالمه تظهر للعيان خلال عام ٢٠٢٤ بإعلان تأسيسه ومناقشة النظام الداخلي لهذا المجلس في وزارة التخطيط العراقية.

تطرقت الإستراتيجية مدار البحث إلى مجموعة من الآليات لمعالجة الوضع المتردي للقطاع الخاص محليا، وذلك بالاعتماد على أربع ركائز أساسية تتضمن كل ركيزة مجموعة من الأهداف وكما يلي[٢]:

- الركيزة الأولى / فهم القطاع الخاص: ومن ضمن أهداف هذه الركيزة هو توفير معلومات دقيقة بشأن القطاع الخاص بشقيه المنظم وغير المنظم الى الحكومة والى المعنيين في القطاع الخاص لأغراض التخطيط واتخاذ القرار.
- الركيزة الثانية / تحسين بيئة الأعمال: وتهدف هذه الركيزة إلى تبسيط وتيسير السياسات والقوانين وتعزيز فرص مؤسسات الأعمال في الحصول على التمويل وتحفيز زيادة الإنتاج وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الاتحادات وجمعيات القطاع الخاص وتعزيز منظومة السيطرة النوعية وتوكيد الجودة والتصديق والترخيص.
- الركيزة الثالثة / برنامج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتهدف هذه الركيزة إلى تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية هذا بالإضافة إلى إشراك القطاع الخاص بضمنه الشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد هيكلة الشركات العامة.
- الركيزة الرابعة / هيكلية التنفيذ: وتعد هذه الركيزة أهم ركيزة في الإستراتيجية كونها تشمل الجانب التنفيذي للإستراتيجية والتي يمكن الاعتماد عليها في التوصل

(١) إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق ٢٠١٤-٢٠٣٠، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٤، ص٤.

(٢) إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق ٢٠١٤-٢٠٣٠، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٤، ص٥-ص٦.

إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع والتي تهدف إلى ضمان التنفيذ الكفء والفعال لإستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

ومن نافلة القول، استطاعت الإستراتيجية أن تحقق مجموعة من الإنجازات المهمة، ففي مجال فهم القطاع الخاص (الركيزة الأولى) تم تنفيذ المسح الأول من نوعه عام ٢٠٢١ من قبل وزارة التخطيط العراقية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والذي وفر بيانات مهمة تدعم عملية فهم القطاع الخاص في العراق، وكذلك أيضا الإجراء الذي يعد الأهم من نوعه وهو تأسيس مجلس تطوير القطاع الخاص عام ٢٠٢٤ وإقرار النظام الداخلي له والذي سيمكن للحكومة العراقية أن تتعامل مع ممثلية حقيقية لهذا القطاع لأول مرة، هذا بالإضافة إلى الدور الذي سيلعبه هذا المجلس في تنمية هذا القطاع ودعمه علما بأن وزارة التخطيط العراقية هي من تتولى عملية التنسيق والمتابعة داخل المجلس .

٢. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢

اختلفت التوجهات التي تحاول تحديد هدف التنمية في العالم، فهناك من يركز على الزيادة المطردة في دخل الفرد كهدف للتنمية، وهناك من ينظر إليها على أنها مشروع يهدف إلى إقامة مجتمع اقتصادي أفضل، وهناك أيضا من يفسر عملية التنمية إلى نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم[١]، وبعد عام ٢٠٠٣ بدأ الشروع في العراق إلى البحث عن إستراتيجية تنموية تعالج حالة التهشم والتكسر في الاقتصاد العراقي، إذ أن استمرار حالة العنف محليا أدى إلى تراجع واقع المؤشرات الاقتصادية، ومع هذا الواقع المرير بدأ البحث عن خطط تنموية جديدة تلبي الطموح والتي حققت مستوى تنموي لا بأس به[٢].

افترضت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ أن القطاع الخاص يمكن أن يساهم بنسبة ٤٠٪ من حجم الاستثمارات المتوقع إنفاقها على مختلف المجالات الاستثمارية

(١) ابراهيم جاسم جبار الياسري، التنمية الاقتصادية في العراق: الواقع والمعوقات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١، العدد ٩، (واسط: جامعة واسط)، ٣١٠٢، ص٥٨٢ – ص٦٨٢.

(٢) ابراهيم جاسم جبار الياسري، التنمية الاقتصادية في العراق: الواقع والمعوقات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١، العدد ٩، (واسط: جامعة واسط)، ٣١٠٢، ص٧٨٢.

وليوفر بذلك بحدود ٥٠٪ من فرص التشغيل خلال تلك المدة، إلا أن التحديات التي واجهها اقتصاد العراق والمتمثلة بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وانخفاض مستوى الخدمات بشكل كبير نتيجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه أدى إلى ضعف مساهمة هذا القطاع في توليد معدلات نمو مرغوبة ضمن أنشطة اقتصادية واسعة وأصبح من الصعب أن يعول عليه بمفرده في رفع معدلات الاستثمار[١].

وبالتعرف على سياسة خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ نلاحظ أن الخطة آنفا قد حددت ستة أهداف للنهوض بواقع القطاع الخاص في العراق، ويمكن إيجاز الأهداف في أدناه وكما يلي[٢]:

١. الهدف الأول / زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص ضمن المؤشرات الآتية:
- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ومدى توفيره لفرص التشغيل خلال مدة الخطة.
- مدى مساهمته في تخفيض البطالة سنويا مدة الخطة.
- مدى مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تمويل استثمارات خطة التنمية الوطنية خارج تخصيصات الموازنة العامة للدولة.
- مدى الاستثمار للقطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والتنموية الأساسية ومستوى مساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأي المال الثابت.

٢. الهدف الثاني / تحسين بيئة الأعمال والاستثمار: يرتبط هذا الهدف بالحاجة الملحة للقطاع الخاص للعمل في بيئة داعمة، متسقة، ويمكن التنبؤ بها، معززة بسياسات قانونية وتنظيمية ومالية جديدة.

٣. الهدف الثالث / تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويتضمن هذا الهدف ما يأتي:
- توسيط نطاق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قطاعيا ومكانيا) على وفق تحليل للأوليات والاحتياجات في كل قطاع ومحافظة وبالاستناد إلى الأهداف الإستراتيجية للخطة وإلى القطاعات الاقتصادية ذات الأولية الحاسمة فيها، وإلى معايير اختيار القطاعات ذات الأولوية.

(١) تقرير الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠٢٣، ص٨٤.

(٢) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨، ص٧٨ – ص١٥٠.

- تحسين إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبناء وتعزيز قدراتها التنافسية.
- منح القطاع الخاص (من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الفرص الحقيقية لممارسة دوره في عملية التنويع الاقتصادي من خلال رفع قدراته وإمكانياته وفتح الفرص أمامه.
- إنجاز تأسيس الهيأة الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستدير صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إكمال تنفيذ المدينتين الصناعيتين في البصرة وذي قار خلال المدة 2018-2019 وإنشاء مدن صناعية في ثلاث محافظات أخرى على الأقل خلال المدة 2020-2022.

٤. الهدف الرابع / تأسيس لمشاركة حقيقة للقطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار والتنمية وتقاسم الأعباء والمنافع المترتبة عليها.
٥. الهدف الخامس / إعادة هيكلة الشركات العامة.
٦. الهدف السادس / حوكمة القطاع الخاص.

وفي ضوء ما سبق، تجدر الإشارة هنا إلى أنه يتم العمل حاليا على مستويين، الأول يتناول إعداد إستراتيجية جديدة لخطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨ يأخذ بنظر الاعتبار الأخطاء والصدمات والتحديات التي واجهتها خطة ٢٠١٨-٢٠٢٢، والثاني هو تحديث إستراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠ وإعداد موائمة في نفس الوقت بين الخطتين السابقتين وذلك بالتعاون مع منظمات دولية فاعلة.

الخاتمة

لا يزال القطاع الخاص من أكثر القطاعات أهمية على الصعيد الاقتصادي بالنسبة للحكومة العراقية، التي تؤمن بأن النهوض بهذا القطاع يمكن أن يدعم غالبية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فدوره يشمل تعزيز التنويع الاقتصادي، وزيادة الموارد، وخلق فرص كبيرة للشباب على المستوى المحلي، و بناءً على ذلك، تمثل الإستراتيجيات الموضوعة خطوات بالغة الأهمية تسهم في إحداث تغييرات فعالة في واقع هذا القطاع، وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة في البلاد، شريطة توفر بيئة مستقرة من الناحية السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية .

الاستنتاجات:

١. يشكل القطاع الخاص في العراق ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يُسهم في تعزيز الإنتاجية وتوفير فرص العمل والابتكار.
٢. يتطلب تمكين القطاع الخاص تبني سياسات عامة فعالة تركز على الاستثمار في المفاصل الأساسية للاقتصاد الوطني، مع منح القطاع الخاص حرية الاستثمار في الحلقات الثانوية وفقًا لمعطيات السوق.
٣. يشكل الإغراق السلعي المستورد تحديًا رئيسيًا أمام القطاع الخاص، ما يستدعي وضع سياسات حماية وإجراءات تنظيمية تدعم الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة وتعزز قدرتها التنافسية.
٤. النهوض بالقطاع الخاص يتطلب تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة وسياسات داعمة تسهم في تعزيز التنويع الاقتصادي وزيادة الموارد المحلية، مع التركيز على تمكين الشباب وتوفير فرص العمل.
٥. تبرز أهمية الإستراتيجيات الوطنية الموضوعة لتطوير القطاع الخاص، إذ تُعد هذه الإستراتيجيات أدوات فعالة لتحقيق التغييرات الناجعة والوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.
٦. إن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص يُعد ضرورة لتذليل العقبات التي تواجه القطاع الخاص، مما يسهم في تحقيق شراكة حقيقية تُسرّع من عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

التوصيات:

١. ضرورة توفير دعم حكومي مستدام للقطاع الخاص من خلال تسهيلات ضريبية وقروض ميسرة، مع تقديم برامج تدريبية لتطوير مهارات القوى العاملة.
٢. وضع تشريعات مرنة تُحفّز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتسهيل إجراءات التراخيص والتمويل.
٣. تفعيل سياسات حمائية مثل فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة المنافسة، ودعم المنتجات المحلية عبر برامج تسويقية وطنية.
٤. تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي عبر خطط إصلاح طويلة الأمد، مع توفير حوافز للاستثمار في القطاعات الإنتاجية المتنوعة.
٥. متابعة تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية بدقة عبر إنشاء لجان مختصة، مع قياس الأداء ومراجعة النتائج بشكل دوري لضمان الفعالية.
٦. إنشاء مجالس شراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الحوار وتوحيد الجهود في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى.

المصادر

١. ابراهيم جاسم جبار الياسري، التنمية الاقتصادية في العراق: الواقع والمعوقات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١، العدد ٩، (واسط: جامعة واسط)، ٢٠١٣، ص٢٨٥ – ص٢٨٦.

٢. ابراهيم جاسم جبار الياسري، التنمية الاقتصادية في العراق: الواقع والمعوقات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١، العدد ٩، (واسط: جامعة واسط)، ٢٠١٣، ص٢٨٧.

٣. إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق ٢٠١٤-٢٠٣٠، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٤، ص١.

٤. إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق ٢٠١٤-٢٠٣٠، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٤، ص٤.

٥. إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق ٢٠١٤-٢٠٣٠، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٤، ص٥-ص٦.

٦. تقرير الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠٢٣، ص٤٨.

٧. ثناء عبد الجبار خلف، امل علي محسن، سبل الارتقاء بالشركة بين الوحدات البحثية في هيئة التعليم التقني والقطاع الخاص، مجلة الاستاذ، المجلد الاول، العدد ٢٠٤، (جامعة بغداد: كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية)، ٢٠١٣، ص٥٦٣.

٨. جمال داوود سلمان وظاهر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، ط١، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٨٩م، ص١١.

٩. الجنرال اندريه بوفر، مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية، ط٣، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٨م، ص (٧٢-٧٣).

١٠. حسن لطيف كاظم، القطاع الخاص في العراق: مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، ط١، (بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية)، ٢٠٢١، ص٧. وللمزيد بالإمكان الاطلاع على إستراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠١٤-٢٠٣٠، وزارة التخطيط العراقية، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية.

١١. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨، ص٨٧ – ص١٠٥.

١٢. د. محمد متولي، التخطيط الإستراتيجي في مكافحة جرائم الارهاب الدولي دراسة مقارنة، ط١، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٦م، ص٥١.
١٣. عدنان حسين الخياط، نحو تفعيل اليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الصناعي الخاص في العراق، مجلة وارث العلمية، المجلد ٣، عدد خاص، (كربلاء: جامعة وارث الانبياء)، ٢٠٢١، ص١٠٦.
١٤. علي جابر عبد الحسين، هدى عبد الهادي عبيد، دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٣، (جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد)، ٢٠٢١، ص٢٠٤. **وينظر ايضا:** منتهى زهير حسن، اليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣، مجلة الدنانير، العدد ١٢، (جامعة ديالى: كلية الإدارة والاقتصاد)، ٢٠١٨، ص١٧٣.
١٥. علي فارس حميد، التخطيط الإستراتيجي للأمن القومي العراقي بعد ٢٠٠٣، ط١، بغداد، مكتبة العراق للطباعة والنشر، ٢٠٠٩م، ص (١٥-١٦).
١٦. عمار حسين صادق الخالصي، المفهوم العسكري والسياسي لمصطلح الإستراتيجية: دراسة نظرية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤٤، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية)، ٢٠٢٢، ص٩.
١٧. فارس كريم بريهي، طيف عباس فاضل، دور سوق العراق للاوراق المالية في تنشيط القطاع الصناعي الخاص، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٧، (جامعة بغداد: كلية الإدارة والاقتصاد)، ٢٠١٨، ص٤٠١ – ص٤٠٢.
١٨. محسن حسن علوان المعموري، سبل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٦، العدد ١٢، (جامعة الانبار: كلية الإدارة والاقتصاد)، ٢٠١٤، ص١٣٣-ص١٣٤.
١٩. مصطفى محمود، دليل التفكير الإستراتيجي وإعداد الخطة الإستراتيجية، ط١، الاسكندرية، الدار الجامعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م، ص٢٥.
٢٠. مقال بعنوان: إهمال تنفيذي وتقصير تشريعي. العراق يَعدم «القطاع الخاص» بحبل التعيينات الحكوميّة، على الشبكة العالمية للاتصالات، تاريخ الدخول

٢٠٢٤/٣/١٥، على الرابط التالي: https://baghdadtoday.news/2345825.html

٢١. مقال بعنوان: ما الفرق بين القطاع العام والقطاع الخاص؟، على الشبكة العالمية للاتصالات الانترنت، تاريخ الدخول ١٦-٣-٢٠٢٤، على الرابط التالي: https://rouwwad.com/

٢٢. مقال بعنوان: مفهوم القطاع الخاص في العراق، على موقع السفير العربي، الشبكة العالمية للاتصالات الانترنت، تاريخ الدحول ٢٠٢٤/٣/١٥، على الرابط التالي: https://assafirarabi.com/ar/25177/11/04/2019.

٢٣. منتهى زهير حسن، اليات التوجه نحو تنشيط القطاع الخاص في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٣، مجلة الدنانير، العدد ١٢، (جامعة ديالى، كلية الإدارة والاقتصاد)، ٢٠١٨، ص١٧٢.

٢٤. منعم العمار، محاضرات ألقيت على طلبة قسم الإستراتيجية المرحلة الثانية في مادة مبادئ التحليل الإستراتيجي، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، للسنة الدراسية، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

٢٥. نقلا عن: تقرير الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠٢٣، ص٤٨ – ص٤٩.

٢٦. نقلا عن: خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٨، ص٨٥ – ص٨٧.

٢٧. وانظر ايضا: د. محمود السيد عباس، التخطيط الإستراتيجي، ط١، القاهرة، دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م، ص ص(١-٢).

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
المحور الاول: واقع القطاع الخاص وفق المنظور الإحصائي	٧
المحور الثاني: السياسات العامة لتمكين القطاع الخاص في العراق بعد عام ٢٠٠٣	٣٥
المحور الثالث: آليات النهوض بالقطاع الخاص وفق الإستراتيجيات والمساعي الوطنية	٥٩
الخاتمة	٧٦

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم (١) تعريفات القطاع الخاص	٨
جدول رقم (٢) مساهمة القطاعين العام والخاص بالتكوين الرأسمالي وبالأسعار الثابتة القطاع	٢٤
جدول رقم (٣) القطاع الخاص في العراق(٢٠٠٣-٢٠١٦)	٢٦
جدول رقم (٤) الإنفاق الاستثماري في القطاع الخاص	٢٧

جدول رقم (٥) الكلف الكلية لأبنية القطاع الخاص (٢٠١١-٢٠٢٢) بالمليون دينار	٢٨
جدول رقم (٦) مؤشرات نتائج للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب القطاع الخاص (مليار دينار)	٣٠
جدول رقم (٧) يبين تطوير الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص بالأسعار الثابتة ونسبة مساهمة القطاع الخاص خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٢) ترليون دينار	٢٤
جدول رقم (٨) اولويات واجراءات التنفيذية لكل وزارة	٤٨
جدول رقم (٩) المؤشرات الرئيسية للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق للأعوام ٢٠١٤-٢٠٢١	٦٧
جدول رقم (١٠) المؤشرات الرئيسية للمنشآت الصناعية الكبيرة للأعوام ٢٠١٢-٢٠٢١	٦٩

قائمة الاشكال

المحتوى	الصفحة
شكل رقم (١) إسهامات القطاع العام والخاص	٢٢
شكل رقم (٢) عدد المشآت الصغيرة في العراق	٦٧
شكل رقم (٣) مجموعة قيمة الانتاج للمشآت الصغيرة	٦٨
شكل رقم (٤) عدد المنشآت الكبيرة في العراق	٧٠